

تداعيات "طوفان الأقصى"

على مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني

زهران القاعدي

FREE
PALESTINE

تداعيات "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني

زهران القاعدي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

ديسمبر 2024م - جمادى الآخرة 1446هـ

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني <https://www.saba.ye/ar>

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات



الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتويات

4	مقدمة.....
6	فلسطين قبل عملية "طوفان الأقصى".....
8	التطبيع ومجالاته.....
9	تاريخ التطبيع مع كيان العدو "الإسرائيلي".....
13	أثر التطبيع على القضية الفلسطينية.....
14	الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتطبيع مع "إسرائيل".....
18	مسار التطبيع منذ توقيع اتفاقية السلام الأولى.....
23	مجالات التطبيع العربي "الإسرائيلي".....
28	مخاطر التطبيع مع كيان العدو "الإسرائيلي".....
31	موقف المشروع القرآني من التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".....
37	تداعيات عملية "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع.....
60	تأثير عملية "طوفان الأقصى" على المدى القصير والطويل لمسار التطبيع.....
62	التغيرات المحتملة في استراتيجية الكيان ناحية التطبيع.....
63	الموقف الأمريكي من مسار التطبيع في إطار "طوفان الأقصى".....
66	الموقف الأوروبي من مسار التطبيع في إطار "طوفان الأقصى".....
67	النظرة المستقبلية لمسار التطبيع بعد "طوفان الأقصى".....
69	نتائج و خاتمة.....
71	المصادر.....

مقدمة

في الصباح المبارك، صباح يوم السبت السابع أكتوبر 2023م، كانت المنطقة العربية وما يُسمّى بمنطقة "الشرق الأوسط"، مع ولادة جديدة لحدث هام، حدث غير الإستراتيجيات، وأفضل مخططات حُيكت ضد الأمة الإسلامية لسنوات طويلة، يومها أفاقت المنطقة على عملية غير مسبوقة جرت أحداثها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عملية عسكرية أُطلق عليها "طوفان الأقصى" نفذتها المقاومة الأبيّة في قطاع غزة ضد كيان الاحتلال "الإسرائيلي" الجاثم على دولة فلسطين العربية منذ ما يقارب قرناً من الزمان.

عملية خاطفة ومفاجئة استهدفت فرقة العدو "الإسرائيلي" المتمركزة حول غزة والمسماة "فرقة غزة" وقضت على جنود الفرقة وآلياتها ومعداتها، واستمرت في التوغّل بمغتصات غلاف غزة طاردة ومطاردةً للصهاينة المحتلين.

لقد كان تنفيذ عملية "طوفان الأقصى" ضرورة ملحة، وفرض إلهي مقدّس وهام، وهو الجهاد في سبيل الله وقتال أعدائه ومحاربة الكفر والفساد، وإحياء الأرض وإعمارها بشعائر الله، وانطلاقاً من الواجب الديني قبل الوطني، فكان لابد من تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"، و كان لابد من حدث كبير يرسم أفق المستقبل في صراع الأمة الإسلامية مع عدوها الصهيوني اليهودي، وكان لابد من شيء يعيد الأمة إلى واقعها، إلى قضيتها، إلى حقيقة عدوها، لذلك كانت عملية "طوفان الأقصى" بمثابة ذلك الحدث المطلوب ليوظ الأمة من غفلتها.

جاءت عملية الطوفان لتكون الفصل والشاهد العدل الذي ينقذ ما تبقى من أنظمة وكيانات الأمة من الانزلاق الخطير إلى حضيض عدوها الأزلي والتاريخي تحت مسمى "التطبيع" الذي يسعى له كيان العدو "الإسرائيلي" مع الغرب في جرّ الأمة الإسلامية نحوه.

لقد غيرت معركة "طوفان الأقصى" مستقبل مشروع التطبيع مع الصهاينة، ووضعت

أمام حقيقة مفضوحة كشفت هشاشته وضعفه، وأنتجت تداعيات كبيرة على مسار التطبيع في المنطقة، تترتب عليها وتترك أثراً على المدى الطويل، إلى جانب حقيقة وجوده ككيان محتل على أرض عربية إسلامية، ووضعت الأنظمة العربية العميلة التي كانت تُسارع إلى التطبيع معه في إحراج شديد، إذ وضعتها أمام استمرارية الصراع مع عدوها وأنه لا يمكن تحقيق السلام أو التسامح معه أبداً.

ومن هنا، شكّلت معركة "طوفان الأقصى" انعطافة تاريخية لمرحلة جديدة من الصراع مع العدو، فبعد أكثر من عام حافل بالأحداث، يجدر بنا أن نتوقف على جملة من تداعيات ونتائج معركة "طوفان الأقصى" وما أفرزته من واقع جديد في المنطقة على مسار التطبيع العربي "الإسرائيلي".

فلسطين قبل عملية "طوفان الأقصى"

ما قبل عملية "طوفان الأقصى" ومنذ عقود والجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين لم تتوقف، فمنذ بداية إعلان قيام ما تُسمى "دولة إسرائيل" على التراب الفلسطيني في عام 1948م، تعرّض الفلسطينيون للقتل والتشريد من قراهم ومدنهم وتم السيطرة على مزارعهم وتم تهجيرهم إلى القرى والبلدان المجاورة، ومنذ ذلك اليوم وصراع الوجود بين الفلسطينيين واليهود مستمر، لتتابع الأحداث وتكرر الانتفاضات في وجه المحتلين الصهاينة، ويوما بعد يوم يمعن كيان العدو في قتل الفلسطينيين وتشريدهم وتعذيبهم، وكلما زاد الصلف الصهيوني زادت وتيرة الغضب الشعبي الفلسطيني، وتعمقت قوة الانتفاضة والمقاومة.

ما قبل عام من عملية "طوفان الأقصى" بلغ القتل والأسر بحق الفلسطينيين ذروته، وتم طرد آلاف الفلسطينيين، وبناء مئات المستوطنات خاصة في الضفة الغربية.

وإزداد التصعيد في الضفة الغربية والقدس وغزة منذ تشكل حكومة "نتنياهو"، وسجلت قوات الاحتلال أرقاما قياسية في قتل الفلسطينيين، وتدنيس مقدساتهم والاعتداء على نسائهم، وحرقت بلداتهم، حيث دمرت وردمت 160 بئرا ومجرى مياه منذ مطلع عام 2021، وهو ما اعتبره الكاتب الصهيوني -جدعون ليفي- بأنه "أحد أعمال الاحتلال شرا"، في مقالة له بصحيفة هآرتس العبرية.

ومنذ مطلع عام 2023، قتلت "إسرائيل" خلال اقتحاماتها للمدن والبلدات أكثر من 220 فلسطينيا في الضفة الغربية والقدس وغزة بينهم نحو 40 طفلا و11 امرأة، وفقا لإحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية، وذلك قبل اندلاع "طوفان الأقصى".

وفي تقرير صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في أغسطس/آب الماضي، قالت المنظمة إن "الجيش وشرطة الحدود في إسرائيل يقتلون الأطفال الفلسطينيين دون أي سبيل فعلي للمساءلة"، مطالبة سلطات الاحتلال "إنهاء الاستخدام الروتيني وغير القانوني للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، منهم الأطفال".

أما الحصار المفروض على غزة فقد فرض ضغطاً ومعاناة كبيرة على سكان غزة، حيث

تحولت غزة على مدى 17 عاماً إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، حتى المرضى لم يكن لديهم وسيلة للخروج للعلاج، وإرسال المساعدات الإنسانية، خاصة الأدوية، إلى غزة كان إما مستحيلاً أو نادراً ما يتم.

أما إدخال المساعدات الغذائية إلى غزة فيتم ببطء شديد وبطريقة تُبقي على حياة الناس، وفيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فإن 60% من الفلسطينيين المقيمين في غزة عاطلون عن العمل، و40% منهم أطفال وشباب»، كما فرض الكيان الصهيوني حروباً متكررة على الفلسطينيين، وخاصة سكان غزة، مما أدى إلى استشهاد الآلاف وإصابة مئات الآلاف وتهجير الملايين.

وبعد عملية "طوفان الأقصى"، أعلنت حركة حماس في بيان لها أن أحد أسباب تنفيذ هذه العملية هي هذه الحروب التي فرضت على القطاع، وقالت: "قطاع غزة عانى من خمس حروب مدمرة، وفي كل مرة كانت إسرائيل هي البادئة".

ومنذ عام 2000 وحتى سبتمبر 2023، استشهد 11,299 فلسطينياً، وأصيب 156,768 آخرون على يد قوات الاحتلال، وكانت الغالبية العظمى من الضحايا من المدنيين.

التطبيع ومجالاته

مفهوم التطبيع:

يأتي المعنى اللغوي لكلمة "تطبيع" ومصدرها "طَبَعَ" إلى جعل شيئاً ما عادياً ومألوفاً بعد أن كان عكس ذلك، واصطلاحاً يعني تطبيع العلاقة مع العدو وجعلها عادية ومألوفة، وكلا المعنيين يشيران إلى نتيجة واحدة مفادها؛ التحول من حالة غير مألوفة أو غير طبيعية أو قد توصف بأنها حالة شاذة، إلى حالة طبيعية ومألوفة.

وفي واقعنا العربي والإسلامي يأتي تطبيع العلاقة مع العدو "الإسرائيلي" جواباً مكتملاً لأسئلة علاقة مشوهة في أصلها وطرق من خلال تحقيق التعاون والتشارك في مجالات متعددة مع عدو لا يرقب في مؤمنٍ إلا ولا ذمّة.

من أشكال التطبيع:

تتعدد أشكال التطبيع، غير أن أبرزها يتبلور في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية من خلال والعسكرية، ليضاف إليها المجالات الاجتماعية والثقافية، وغيرها.

ويتمت إجمالاً في قيام بعض الدول العربية بالاعتراف بوجود الكيان "الإسرائيلي" وتوقيع اتفاقيات "سلام" معه، على حساب القضية الفلسطينية، رغم سلوكه العدواني والاستيطاني، وإقامة شراكات معه سواء مباشرة أو غير مباشرة وعلى مختلف المستويات.

ومهما تعددت وتباينت أشكال ومجالات وأنواع ووجوه التطبيع فهي تصب في نهاية الأمر إلى التسليم بأحقية الوجود لعدو شرع الله العظيم في كتابه الكريم زيف وجوده، وفضحه على رؤوس الخلائق حتى قيام الساعة، وعرى مرامي وأهداف نفسيته البغيضة، وأكد سبحانه وتعالى أن هذا العدو لا عهد له ولا ميثاق، وإنما يتغذى على المكر، ويسعى لتحقيق أهدافه بالخديعة.

تاريخ التطبيع مع كيان العدو "الإسرائيلي"

برزَ مصطلح "التطبيع" عقب التوقيع على معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" سنة 1979، والتي نصت على أن "يُقيم الطرفان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول في وقت السلم"، بعدما كانت العلاقات مع النظام "الإسرائيلي" في السابق تُسمى خيانة.

وردًا على مصطلح "التطبيع"، أخذَ الفلسطينيون والعرب يستخدمون مصطلح "مناهضة التطبيع" الذي يعني رفض التعامل مع النظام "الإسرائيلي" ككيان طبيعي.

في العقد الذي تلا التطهير العرقي لفلسطين عام 1948، دخل القادة العرب في مفاوضات سرية مع النظام "الإسرائيلي"، وكان أبرزهم النظام المغربي، الذي عززَ علاقاته سرًا مع أجهزة الأمن التابعة للموساد في عهد الملك الحسن الثاني في عقد الستينات، وشمل ذلك السماح للموساد بفتح مكتب صغير في الرباط.

بلَغَ هذا التعاون ذروته في قمة جامعة الدول العربية المنعقدة سنة 1965 في الدار البيضاء، حيث أُفيد أن الموساد ساعدَ المخابرات المغربية في التنصت على غرف الفنادق وقاعات المؤتمرات التي نزلَ فيها وارتادها القادة العرب المشاركون في القمة، ودرّبت أجهزة الاستخبارات "الإسرائيلية" نظيراتها المغربية أيضاً على أساليب قمع المتمردين بهدف استخدامها ضد حركة تحرير الصحراء الغربية - البوليساريو، وبعدها استضاف الملك الحسن الثاني اجتماعات سرية بين الموساد ومسؤولين مصريين أفضت في نهاية المطاف إلى أول اتفاق تطبيع رسمي بين دولة مصر العربية ونظام الكيان.

وقَّعت مصر معاهدة سلام مع الكيان "الإسرائيلي" سنة 1979 بعد ثلاثة عقود من العداء، وفي المقابل، انسحبَ النظام "الإسرائيلي" من شبه جزيرة سيناء التي كان يحتلها منذ 1967، وبعدها بأربعة عشر عاماً، وقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية والنظام "الإسرائيلي" على اتفاقات أوسلو، وفتحت الباب لمزيد من التطبيع الإقليمي، بل إن اعتراف القيادة الفلسطينية بنظام الكيان بموجب الاتفاقيات أباح للآخرين أن يحذوا حذوها.

بُعِدَ توقيع أوسلو، طَبَّعَ الأردن العلاقات مع الكيان الصهيوني بتوقيع معاهدة "وادي

عربة" سنة 1994 التي أنهت رسمياً حالة الحرب بين البلدين، وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة، ورسّخت موقع المعابر الحدودية بينهما، وفي المقابل، تلقى الأردن مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة من الغرب، وعزز مكانته كحليف رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة.

وفي عام 1996، أصبحت قطر أول دولة خليجية تعترف بنظام الكيان من خلال إقامة علاقات تجارية معها، وفي القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقدة سنة 1997 في الدوحة، استضاف القطريون وزير التجارة "الإسرائيلي"، في خطوة أثارت غضب النظام السعودي آنذاك، غير أن العلاقات تدهورت بعد العدوان "الإسرائيلي" على غزة في 2008، حيث أوقفت قطر جميع العلاقات الرسمية، وفي عام 2010، رفض الكيان مبادرة قطرية لاستئناف العلاقات بموجب اتفاق يسمح لقطر بإرسال مساعدات إلى غزة، ومع ذلك، استمرت العلاقات غير الرسمية بين النظامين، كما استمر حجم التجارة المتواضع بينهما.

بالرغم من أن التطبيع الرسمي بين الكيان والأنظمة العربية الأخرى استغرق وقتاً أطول، إلا أن العلاقات السرية والتعاون في مجال الأمن والاستخبارات استشرى بعد اتفاقات أوسلو، وكانت المخاوف من احتمال حدوث اضطرابات داخلية عاملاً حافزاً لذلك التعاون، ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضات في شمال إفريقيا والعالم العربي سنة 2011، إذ أثار الدعم السطحي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في بادئ الأمر للثورات قلق دول الخليج الاستبدادية، ولا سيما عندما أخذت الولايات المتحدة تضغط عليها لتنفيذ إصلاحات ديمقراطية، وأدى الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارته سنة 2015 مع إيران إلى توثيق الروابط بين "إسرائيل" والإمارات بعد أن شعر كلاهما بالخيانة، بل إن المشاعر المعادية لإيران وبزوغ جيل جديد من القادة (غير المنتخبين) الملتزمين بتعزيز العلاقات مع الغرب والابتعاد عن إرث القومية العربية أدى إلى تقارب دول خليج عديدة مع النظام "الإسرائيلي".

إمكانية مشاركة تكنولوجيا المراقبة كانت أيضاً عاملاً حافزاً لهذا التقارب، حيث كشف تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً حول برنامج التجسس "الإسرائيلي" "بيجاسوس" أن المسؤولين "الإسرائيليين" عرضوا البرنامج على دولة الإمارات "كقربان هدنة" في عام 2013، وسعت "إسرائيل" من وراء هذا القربان إلى تعويض الإمارات عما اقترفه عملاء الموساد قبلها بثلاث سنوات عندما اغتالوا مسؤولاً لحماس في دبي دون إبلاغ الحكومة الإماراتية بالعملية،

وبالنسبة إلى الإمارات، فإن برنامج التجسس جاء في وقته، إذ كانت السلطات تعكف على قمع المعارضة السياسية بهدف كبح الانتفاضة المحلية.

وفي أيلول/سبتمبر 2020، أصبحت الإمارات والبحرين ثالث ورابع دولتين عربيتين تقيمان علاقات دبلوماسية رسمية مع النظام "الإسرائيلي" من خلال اتفاقات "أبراهام" التي رعتها إدارة ترامب، وأشادت بها الكثير من وسائل الإعلام الرئيسية باعتبارها معاهدات سلام تاريخية، رغم أن البلدين لم يكونا قط في حالة حرب مع النظام "الإسرائيلي"، ومع ذلك، كانت وسائل الإعلام محقة في تأكيدها على الأهمية التاريخية للاتفاقات بسبب طابعها السافر.

بُعيد توقيع الاتفاقات، أبرمت الإمارات صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة بقيمة 23.37 مليار دولار، تضمنت شراء طائرات مقاتلة من طراز أف-35 وأنظمة طائرات مُسيّرة من طراز ريبز، وقال وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو حينها بأنه أجاز الصفقة انسجاماً مع روح اتفاقات "أبراهام" ومع أن نتنها هو أعرب في بادئ الأمر عن معارضته لصفقة الأسلحة خوفاً من أن تتحدى التفوق العسكري النوعي للنظام "الإسرائيلي" في المنطقة، إلا أنه غيرَ موقفه في وقت لاحق.

وفي حين أن المملكة العربية السعودية لم تكن طرفاً رسمياً في اتفاقات "أبراهام"، إلا أنها دعمت هذا التحول في السياسة، بل إن الاتفاقات ما كانت لتُبرم لو عارضتها السعودية، التي شهدت علاقاتها بالنظام "الإسرائيلي" بعض التطورات المهمة في 2022.

وبعد سنوات من المفاوضات والتدخل من إدارة بايدن، وافق النظام "الإسرائيلي" على ترتيب أبرم سنة 2017 بين مصر والسعودية يقتضي انتقال السلطة على جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر من مصر إلى السعودية، وقد استغلت "إسرائيل" الحاجة إلى موافقتها المطلوبة بموجب معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" لعام 1979، لإجبار السعودية على السماح للطائرات "الإسرائيلية" بالتحليق عبر مجالها الجوي، أما النظام المصري، فقد وافق على نقل قوة المراقبة المتعددة الأطراف من الجزيرتين إلى مواقع في شبه جزيرة سيناء.

وفي إعلان رسمي، لم يذكر السعوديون الكيان "الإسرائيلي" بالإسم، وإنما أشاروا إلى "فتح

أجواء المملكة لجميع الناقلات الجوية التي تستوفي متطلبات الهيئة [هيئة الطيران المدني السعودي] لعبور الأجواء." وهذا يعكس إحجام السعودية المستمر عن التطبيع الرسمي مع النظام الإسرائيلي.

وبالفعل، أكدت وزارة الخارجية السعودية في تموز/يوليو 2022 موقفها الرسمي بأن التطبيع يتوقف على تنفيذ مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تدعو إلى قيام دولتين على أساس حدود عام 1967، وانسحاب النظام "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة عام 1967، وتأمين القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، ومع ذلك، وبينما تظل جامعة الدول العربية ملتزمة رسمياً بمبادرة السلام العربية، إلا أن جميع التحركات المذكورة أعلاه تُبين أن التخلي عن الدولة الفلسطينية والنضال الفلسطيني من أجل التحرير قد تم بالفعل على مستوى الدولة.

أثر التطبيع على القضية الفلسطينية

باعتبار أن القضية الفلسطينية تعد القضية الأساسية التي تجمع بين كل الدول العربية وتؤثر على الأمن القومي العربي ككل، فيجب توضيح الأثر السلبي للتطبيع على القضية الفلسطينية وبالأخص في ظل الأحداث الحالية منذ عملية "طوفان الأقصى" في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م.

يتمثل هذا الأثر في أنه من المؤكد أن التطبيع يضر ضرراً كبيراً بالقضية الفلسطينية، إن لم يكن يقضي عليها، لأنه في حالة قيام كل الدول العربية بإقامة علاقات طبيعية مع "إسرائيل" ما الذي سيبقى في يد العرب والفلسطينيين من أوراق لكي يضغطوا بها على "إسرائيل"!!

انعكس ذلك بوضوح في موقف رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو بعد الاتفاقيات الإبراهيمية، واقتصرت تصريحاته بما يخص القضية الفلسطينية بقوله "سيتم حل القضية الفلسطينية عن طريق استكمال علاقاتنا مع العرب"، بمعنى أن التركيز الأكبر كان على استكمال العلاقات مع العرب وليس القضية الفلسطينية.

كذلك عند النظر لموقف الدول العربية نجد أن الإمارات عند التمهيد للتطبيع كانت تصرح بأن مبررها للتطبيع هو منع ضم "إسرائيل" للضفة الغربية، ولكن بعد التطبيع أصبحت العلاقات عادية جداً تسودها المهرجانات الثقافية والمعارض الفنية، وحائط للمبكي في أبو ظبي، ومجمع للأديان، وسياحة واستثمارات هائلة، وفي المقابل القضية الفلسطينية لم تستفد شيئاً من هذا التطبيع، بل على العكس ستكون مهددة بالاختفاء في حالة استمرار التطبيع.

الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتطبيع مع "إسرائيل"

يُعتبر التطبيع العربي "الإسرائيلي" بمثابة حلم يسعى له قادة الحكومات "الإسرائيلية" المُتعاقة، ويسعون لتحقيق هذا الحلم دون كلل، من منطلق أن التطبيع خطوة مهمة للاعتراف بـ "إسرائيل"، لأن الطابع الغالب على العلاقات العربية "الإسرائيلية" منذ قيام دولة "إسرائيل" على أرض فلسطين عام ١٩٤٨م هو طابع صراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك إدراكاً من أن ما يُسمى بدولة "إسرائيل" ما هي إلا جسماً غريباً زُرِع في محيط مُعاد له.

من هذا المنطلق يدرك الجانب الصهيوني أن التخلص من العداء العربي والحصار الموجه تجاه دولتهم، فضلاً عن فرض كيان دولتهم في المنطقة يتطلب الحصول على الشرعية الدولية من خلال الاعتراف بها وقبولها من معظم دول العالم وخاصة الدول العربية التي لطالما غلب الطابع الصراعي على علاقاتهم.

ومن ثم، تحاول "إسرائيل" كسب اعتراف الدول العربية والنظام العربي الرسمي بها من خلال خلق علاقات طبيعية بينها وبين الدول، وتدرجياً لاحظنا أن هناك تحول لعلاقات الصراع بين "إسرائيل" والبلدان العربية إلى علاقات طبيعية، وإلى تطبيع، وهذا هو الطابع الخطير الذي تسعى له "إسرائيل" من خلال التطبيع.

لذلك فإن القول بأن التطبيع ليس هدفاً "إسرائيل" للسلام كما يُروّج له، بل هو خطوة في طريق تحقيق أهدافها الأبعد، ليس كلاماً إنشائياً أو اعتباطياً، بل هو كلام قابل للإثبات علمياً وموضوعياً والأدلة عليه أكثر من أن تحصى نذكر بعضها على سبيل المثال:

أهداف إسرائيل الكبرى: وهي مذكورة تقريبا في معظم كتابات ومذكرات قادة الصهيونية من تيودور هرتزل إلى حاييم وايزمان وديفيد بن غوريون ووصولاً إلى رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو الذي ذكرها صراحة في كتابه "مكان تحت الشمس".

هذه الأهداف ليست من قبيل الشعارات الفارغة والرنانة التي نسمعها كل يوم في عالمنا العربي، بل هي مبادئ عمل تُكرس لها كل الإمكانيات وتوضع في خدمتها كل السياسات والاستراتيجيات، وهذا واضح تماماً في كل تصرفات الكيان.

وهناك دراسات علمية أثبتت أن التطبيع يؤثر بشكل سلبي على الأمن القومي العربي، و ترى أن التطبيع هو عملية سياسية تسعى إلى نقل الحالة السياسية الأمنية بين الكيان "الإسرائيلي" وبلدان الوطن العربي إلى حالة تحالف عسكري أمني استراتيجي على حساب مفهوم الأمن القومي العربي، وكذلك تسعى لتثبيت الكيان "الإسرائيلي" وتأمينه دولياً كدولة وطنية ذات سيادة، والاعتراف بها على الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي، وكذلك تسعى لتحويل القضية الفلسطينية من جوهر للنزاع العربي "الإسرائيلي" إلى قضية داخلية يتفاوض حولها الكيان "الإسرائيلي" مع قلة من السياسيين الفلسطينيين، وكذلك توضح أن تلك العملية بأبعادها المختلفة بالأخص العسكرية والأمنية تسعى لحماية الكيان وإعطائه فرصة للتوسع على حساب الأمن القومي العربي.

الهيمنة على الشرق الأوسط:

هناك تفسيرات توضح أن المشروع الصهيوني يسعى للهيمنة على المنطقة العربية ككل، والهيمنة هنا بمعنى أن يكون لـ"إسرائيل" يد نافذة في الشرق الأوسط، لأن "إسرائيل" لن تنسى أنها تعرضت لعدة حروب من الدول العربية وبعضها كان قويا مثل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وبالتالي عندما تقوم بتحسين علاقتها بالدول العربية ستكون في مأمن أكثر من الدول العربية.

بالإضافة إلى أن أي دولة تسعى للهيمنة إن تمكنت من الهيمنة على الدول التي تسعى للهيمنة عليها فلن تضيع تلك الفرصة، وتظهر ثمار تلك المسألة حيث أن هناك خط بري يمر من الإمارات عبر السعودية والأردن لتزويد "إسرائيل" بالبضائع، وفي الوقت الذي يحاول فيه اليمينيون منع الملاحة البحرية مع "إسرائيل" فهناك خط تجاري ينقل البضائع لـ"إسرائيل" من ميناء دبي عبر السعودية والأردن إلى "إسرائيل"، وفي قمة العشرين الأخيرة تم تقرير وجود خط تجاري يربط الهند بـ"إسرائيل" عبر دول الخليج.

إن التطبيع الاقتصادي للكيان المحتل يمثل هدفاً ووسيلة في آن واحد، فهو وسيلة لأنه يعد أحد سبل تحقيق الشرعية للدولة اليهودية ومن ثم تحقيق الأمن الخارجي على أقل تقدير، وذلك لأن هذا التطبيع الاقتصادي سيفتح الآفاق نحو علاقات تعاونية بين الجانب

"الإسرائيلي" ومحيطه العربي، والذي بدوره سوف يؤدي إلى مزيد من الانفتاح العربي تجاه الاقتصاد "الإسرائيلي" الصناعي الرأسمالي ومن ثم وجود وانتشار المنتجات "الإسرائيلية" في الأسواق العربية، وظهرت أهمية التطبيع من الناحية الاقتصادية في تصريح شمعون بيرس أمام قمة الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية قائلاً: "إن مؤتمر الدار البيضاء ليس هدفه التفاوض السياسي من أجل السلام ولا دعم السلام عسكرياً ولكن بناء السلام اقتصادياً".

فمن الواضح وفقاً لتقارير البنك الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية يمكن القول أن الاقتصاد "الإسرائيلي" يعاني من عدة أزمات، هذه الأزمات يمكن وصفها بأنها أزمات بنيوية بالأساس ومنها محدودية الطاقة الاستيعابية، وضيق السوق الداخلية، وضيق الرقعة الزراعية، وندرة الموارد الأولية، ونقص الموارد المائية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية، فضلاً عن توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق إلى الجانب العسكري.

ومن هنا تسعى "إسرائيل" إلى تجنب هذه الأزمات الاقتصادية من خلال التطبيع مع الدول العربية والذي بدوره سوف يؤدي إلى الوصول إلى المجال الحيوي لها بما يحتويه هذا المجال من موارد طبيعية، فضلاً عن كونه سوق استهلاكي كبير.. كما تسعى "إسرائيل" من خلال التطبيع إلى إلغاء المقاطعة الاقتصادية والتي بدأت في التراجع مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد ثم تراجعت بشكل كبير مع مشروع السلام "الإسرائيلي" العربي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والاعتماد على هذا السوق بدلاً من المساعدات الغربية والمنح الأمريكية.

أما البعد الاجتماعي للتطبيع فمن المعروف أن استيلاء اليهود على الأراضي الفلسطينية مثل الدافع المادي لإدماج اليهود وتطبيعهم في عالم آخر بعيد عن عالم المنفى الذي عاش فيه اليهود يعانون من الاضطهاد والنبذ من الشعوب الأخرى.. ومن ثم تعاظم الاعتماد على الأفكار الدينية التي تؤكد على عودة المخلص المنتظر الذي سوف يخلص اليهود من كل هذه المصاعب.

عملت الحركة الصهيونية على محاولة فصل هذه الأفكار الروحية عن الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية ومن ثم إدماج اليهود في هذا العالم، كما أنه فشلت الحركة الصهيونية في تحقيق الهدفين الأساسيين التي وضعتهما نصب أعينها

أن تخرج من الجيتو وأن تكون أمة ككل الأمم، لأنها لم تأخذ في الحسبان وجود الشعب الفلسطيني وبالتالي جاء اليهود من جيتو الغرب إلى جيتو الشرق والذي يحيط به العنف من كل مكان.

كما أن الحركة الصهيونية لم تنجح في فصل الدين عن القومية وبالتالي لم يصبح هذا الشعب أمة ككل الأمم وظهر ذلك في تصريح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بقوله "اليهود غادروا الجيتوهات الصغيرة في أوروبا إلى جيتو كبير في الشرق محروساً بالأسوار الحديدية"، فضلاً عن أنه مع قدوم اليهود إلى فلسطين لم تكن بوتقة صهر لإلغاء الاختلافات بين اليهود ولكن وجدت انقسامات بين اليهود الشرقيون (سفارديم) والغربيون (اشكانازيم).

ومن ثم اتجهت القيادات "الإسرائيلية" منذ نشأة دولتهم المزعومة إلى محاولة استغلال أي فرصة تساعد اليهود على التواصل والاندماج مع الشعوب المختلطة، وبالتالي كان دافع التعاون الشعبي والتواصل الإنساني والتعايش السلمي وإنهاء عزلة هذا الشعب من أهم الأبعاد الاجتماعية "الإسرائيلية" للتطبيع مع الشعوب العربية.

مسار التطبيع منذ توقيع اتفاقية السلام الأولى

تعدّ اتفاقية "كامب ديفيد" الموقعة بين مصر و"إسرائيل" عام 1979، أول معاهدة للتطبيع بين طرف عربي و"إسرائيل"، والذي عدّها كثيرون أول خرقٍ للموقف العربي السائد، الرفض أو المقاوم لمبدأ الاعتراف بـ"إسرائيل" والتعامل معها بوصفها "دولة" أولاً، و"غير معادية" ثانياً، وقد تضمنت المعاهدة وثيقتين:

الأولى: وضعت إطاراً عاماً غير محدّد للسلام في الشرق الأوسط، تضمن إجراء مفاوضات للفلسطينيين والضفة الغربية وغزة.. والثانية: انسحاب القوات "الإسرائيلية" على مراحل من سيناء، على أن يسبق ذلك إجراء مفاوضات للوصول إلى معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل".

وقد أكدت هذه الاتفاقية على التزام إطار السلام في الشرق الأوسط، المتفق عليه في كامب ديفيد في 17 أيلول/ سبتمبر 1978.

ومما ورد في نص الاتفاقية "وإذ تلاحظ أن -مصر و"إسرائيل"- أن الإطار المشار إليه، إنما قصد به أن يكون أساساً للتطبيع، ليس بين مصر و"إسرائيل" فحسب، بل أيضاً بين "إسرائيل" وأي من جيرانها العرب -كل فيما يخصه- ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل التطبيع معها على هذا الأساس، ورغبة منها في إنهاء حالة الحرب وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن، واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل" يُعدّ خطوة مهمة في طريق السلام الشامل في المنطقة، والتوصل إلى تسوية للنزاع (العربي-الإسرائيلي) على المستويات كافة.

ومما نصت عليه الاتفاقية أيضاً: إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وانسحاب "إسرائيل" من سيناء على مراحل خلال 3 سنوات، وإقامة علاقات طبيعية وودية بعد المرحلة الأولى من الانسحاب، إضافة إلى خفض الوجود العسكري على الحدود بين البلدين.

وفي عام 1981، خلال قمة فاس، طرحت المملكة العربية السعودية مبادرة للتطبيع، تألفت من ثماني نقاط، وتضمنت اعترافاً ضمناً بدولة "إسرائيل"، كما أقرت المبادرة بحق دول المنطقة كافة في العيش بسلام، ودعت إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية،

وقد اصطدمت المبادرة عندما طرحت على قمة فاس الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 بالخلافات العربية، حيث استمرت القمة مدة أربع ساعات فقط، لتنتهي بفشل كبير كان مرده إصرار دول مثل سورية والجزائر وليبيا والعراق، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية على حذف البند السابع من الخطة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بـ "إسرائيل"، ليعاد طرحها من جديد في قمة عربية ثانية عقدت في فاس أيضاً، بعد ذلك بعبدة أشهر في عام 1982، حيث أقرتها القمة رسمياً، بعد أن رأى المشاركون فيها، ومنهم سورية، أنها لا تتضمن أي تنازل عن الحقوق العربية، وأنها تتفق مع قرار مجلس الأمن (242)، وأصاب الفشل هذا المبادرة في عقب الغزو "الإسرائيلي" للبنان عام 1982.

مؤتمر مدريد للسلام، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، شاركت فيه وفود عربية منها سوريا ولبنان ومصر، وشكل الأردنيون والفلسطينيون وفداً مشتركاً، واستُبعدت منظمة التحرير الفلسطينية منه، كما اشترطت "إسرائيل" لعقده، ألا يجري أي حديث في المؤتمر عن دولة فلسطينية مستقلة، وألا يكون للمؤتمر أي صيغة إلزامية، في المقابل، اشترطت الدول العربية أن تكون المفاوضات متعددة الأطراف، وألا تنفرد "إسرائيل" بأي طرف عربي، في حين أصرت "إسرائيل" على أن تشمل المفاوضات جلسات ثنائية إلى جانب الجلسات متعددة الأطراف، وُعد الفلسطينيون -خلال المؤتمر- بالمشاركة في مسار تفاوضي يمتد إلى خمس سنوات، على أن يُصار -ابتداءً من العام الثالث- إلى نقاش الوضع النهائي، وهذا ما أفضى إلى توقيع "اتفاق أوسلو" لاحقاً.

في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، تحدث الرئيس الأميركي، جورج بوش الأب، عن "سلام شامل" تشارك فيه "إسرائيل"، وترتبط بموجبه بمحيطها العربي باتفاقيات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية، أما الرئيس السوفياتي آنذاك، ميخائيل غورباتشوف، فتحدث عن تطبيع وجود "إسرائيل"، وأصرت "إسرائيل" على ألا تبدأ المفاوضات الثنائية في مدريد، واقترحت إجراء المفاوضات بالتناوب في "إسرائيل" وعاصمة عربية معنية، وفي مقابل ذلك، أصرت سورية على بدء المفاوضات فوراً، واقترحت الإدارة الأميركية "حلاً وسطياً" يقضي بعقد جولة جديدة في واشنطن خلال كانون الأول/ ديسمبر 1991، وبين هذا التاريخ وآب/ أغسطس 1993 عُقدت 11 جولة من المفاوضات الثنائية في واشنطن من دون أي نتائج حقيقية.

وفي ضوء ذلك، قاطعت سورية ولبنان أول جولة متعددة الأطراف عُقدت في موسكو مطلع 1992، كما غاب الوفد الفلسطيني لإشكالات تتعلق بتركيبته والجدل القائم حول مشاركة فلسطينيي الشتات، وفي أثناء ذلك، أقام "الإسرائيليون" اتصالات سرية بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وبدأ مسار آخر تُوجَّ باتفاقية (غزة/أريحا أولاً) التي وُقعت في واشنطن، في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، ومهدت لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أواسط عام 1994.

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" اتفاق أوسلو، والمعروف رسمياً بإسم "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، في 13 أيلول/ سبتمبر، يليه اتفاقية "طابا" أو "أوسلو2" في 28 أيلول/ سبتمبر 1995، وهو اتفاق بشأن إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من "أوسلو" الخاصة بانسحاب القوات "الإسرائيلية" من مدن الضفة، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وتنظيم الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية.

مع الوضع الدولي الجديد في بداية التسعينيات في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، والانقسام في الموقف العربي الذي أعقب دخول العراق إلى الكويت، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للموقف العراقي، فُرض حصار مالي وسياسي على منظمة التحرير، وانعكست المتغيرات الدولية والإقليمية كلها على القضية الفلسطينية، وعلى منظمة التحرير

اتفاقية وادي عربة، في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وهي ثاني اتفاقيات السلام بين طرف عربي و"إسرائيل"، وجاءت بعد نحو عام من اتفاقية أوسلو، نصت المعاهدة على أن الهدف منها هو تحقيق سلام عادل وشامل بين البلدين، الأردن و"إسرائيل"، استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، ولتحقيق السلام المنشود ينبغي تخطي الحواجز النفسية بين الشعبين الأردني و"الإسرائيلي".

في قمة بيروت 2002، طرحت السعودية مرة أخرى "المبادرة العربية للسلام والتطبيع"، وأعلن فيها أن السلام خيار استراتيجي بالنسبة إلى العرب و"إسرائيل"، وطالبت "المبادرة" بقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/ يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون القدس الشرقية عاصمتها، كما طالبت بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية بما فيها الجولان السوري، والتوصل

إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحينها -وبحسب المبادرة- يُعدّ النزاع (العربي-الإسرائيلي) منتهياً، ويتم إنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل" في إطار هذا السلام الشامل. في 23 آب/ أغسطس 2020 بدأت موجة جديدة من التطبيع العربي مع "إسرائيل"، وكان عربها الرئيس الأميركي، "دونالد ترامب"، ففي هذا التاريخ أُعلن عن اتفاقية السلام بين الإمارات العربية المتحدة و"إسرائيل"، لتلحقها كل من البحرين في 11 أيلول/ سبتمبر، والسودان في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، والمغرب في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

أما البحرين، الثانية خليجياً والرابعة عربياً، والتي تقيم علاقات رسمية مع "إسرائيل"، فقد وقّعت ما أطلق عليه اسم "إعلان تأييد السلام"، وورد فيه: اتفق صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على فتح حقبة جديدة من الصداقة والتعاون، يسعى من خلال ذلك البلدان إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار لصالح جميع دول وشعوب المنطقة، كما تضمن "الإعلان" الاعتراف بحق كل دولة في السيادة والعيش في سلام وأمن، إضافة إلى مواصلة الجهد للوصول إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما اتفق الطرفان على التباحث في اتفاقيات بشأن الاستثمار، والسياحة، والرحلات الجوية المباشرة، والأمن، والاتصالات، والتكنولوجيا، والطاقة، والرعاية الصحية، والثقافة، والبيئة، وغيرها من المجالات ذات المنفعة المتبادلة وصولاً إلى تبادل فتح السفارات.

أما بالنسبة للسودان، فقد تزامن إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن اتفاقية للتطبيع بين السودان و"إسرائيل" مع توقيعه مرسوماً برفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وجاء في الاتفاق، إنهاء حالة العداء بين البلدين، وبدء العلاقات الاقتصادية والتجارية، مع التركيز مبدئياً على الزراعة، والتفاوض بشأن اتفاقيات التعاون في تلك المجالات، وكذلك في مجال تكنولوجيا الزراعة والطيران وقضايا الهجرة، وغيرها من المجالات لصالح الشعبين، واتفقت الولايات المتحدة و"إسرائيل" على الشراكة مع السودان في بدايته الجديدة، وضمان اندماجه الكامل في المجتمع الدولي، وتعهدت الولايات المتحدة أنها ستتخذ خطوات لاستعادة الحصانة السيادية للسودان، وإشراك شركائها الدوليين لتقليل أعباء ديون السودان، كما التزمت أيضاً بدفع المناقشات حول الإعضاء من الديون بما يتفق مع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ووقعت أيضاً المملكة المغربية و"إسرائيل" في الرباط، أربع اتفاقيات على هامش توقيع اتفاق استئناف العلاقات بين البلدين برعاية أميركية، استئنافاً لعلاقات رسمية جمّدت في عام 2002 بعد انتفاضة الأقصى، فقد بدأ المغرب علاقاته مع "إسرائيل" على مستوى منخفض في عام 1993، بعد توقيع اتفاقية "أوسلو".

وتزامن إعلان "ترامب" عن هذا الاتفاق، مع اعتراف بلاده بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، وفتح قنصلية أميركية بمدينة الداخلة في الإقليم المتنازع عليه بين الرباط وجبهة "البوليساريو"، وشملت الاتفاقيات الأربع بين البلدين، بحسب بيان وزارة الخارجية المغربية، المجال الاقتصادي والتجاري والسياحي.

تتعلق الاتفاقية الأولى بالإعفاء من إجراءات التأشيرة بالنسبة إلى حاملي الجوازات الدبلوماسية وجوازات الخدمة، والاتفاقية الثانية، تتعلق بذاكرة تفاهم في مجال الطيران المدني، والاتفاقية الثالثة تتعلق بذاكرة تفاهم حول "الابتكار وتطوير الموارد المائية"، والتي تنص على التعاون التقني في مجال تدبير وتهيئة الماء، والاتفاقية الرابعة كانت في مجال المالية والاستثمار، وتنص على إنعاش العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التجارة والاستثمار، إضافة إلى التفاوض حول اتفاقيات أخرى تؤطر هذه العلاقات، ويتعلق الأمر باتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقية إنعاش وحماية الاستثمارات واتفاقية المساعدة الجمركية.

مجالات التطبيع العربي "الإسرائيلي"

تعددت مجالات التطبيع العربي "الإسرائيلي" ما بين مجموعة من المجالات المرتبطة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، والبعض الآخر مرتبط بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي كما يلي:

١- التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي:

التطبيع السياسي:

يمكن تعريف التطبيع السياسي على أنه الأفعال التي تقوم بها الدول بهدف تكوين علاقات طبيعية مع دول أخرى وخاصة إذا كانت تلك العلاقات بعد فترات من الصراعات والحروب، ويقوم هذا النوع من التطبيع على أساس الاعتراف المتبادل بين الدول المطبعة بسيادة الطرف الآخر على دولته والأراضي التابعة له، مع التزام كل طرف باحترام تلك السيادة للطرف الآخر واستقلاله السياسي، ومن أهم مظاهره هو تبادل الزيارات بين ممثلي الدول المطبعة للعلاقات السياسية وكذلك التبادل الدبلوماسي بينهم، ويعد التطبيع السياسي من أول مظاهر التطبيع العربي "الإسرائيلي" الذي بدأته مصر كأول دولة عربية تعترف بـ"إسرائيل" ككيان دولي من خلال توقيع اتفاقية السلام.

ومن أجهزة التطبيع السياسي هي التبادل الدبلوماسي والقنصلي بين الأطراف المطبعة، وكذلك لقاءات القمة التي تحدث بين رؤساء الدول، وكذلك العلاقات البرلمانية والحزبية التي تعد ذات أهمية كبيرة لدى الطرف "الإسرائيلي" وخاصة عند زيارة الوفود العربية للكنسيت ومكتب الرئيس "الإسرائيلي" في مدينة القدس المحتلة، وبالتالي فإن العرب يعترفون بأن القدس تحت السيادة الصهيونية بشكل رسمي، ويمكن القول أن أهم مؤشرات هذا النوع من التطبيع هو توقيع اتفاقيات سلام عربية "إسرائيلية"، وتبادل الزيارات واللقاءات الرسمية، وعمل مبادرات سلام سواء على المستوى الفردي أو الثنائي أو الجماعي، وفتح سفارات ومكاتب تمثيل دبلوماسي وقنصلي على أراضي الدول المطبعة.

التطبيع الاقتصادي:

يتم تعريف التطبيع الاقتصادي على أنه التطبيع الذي يهدف لتبادل المصالح الاقتصادية المتمثلة في الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة، ويعد التطبيع الاقتصادي هو الهدف الأكبر للدول العربية والطرف الإسرائيلي في إطار تبادل المصالح الاقتصادية، وبالأخص للكيان الصهيوني الذي يهدف من خلال التطبيع الاقتصادي مع الدول العربية لزيادة الحركة الإنتاجية لقطاعات مختلفة مثل قطاع الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات، وكذلك فتح أسواق لمنتجاته في الدول العربية، ومن أهم مجالات التعاون الاقتصادي إلى جانب التبادل التجاري هي فكرة التعاون في مجال الطاقة وخاصة مع دول الخليج العربي، وكذلك التعاون في مجال الصناعة، ومجالات المياه، والزراعة، والسياحة، وغيرها من المجالات. ويهدف هذا النوع من التطبيع إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضد الكيان بالأساس.

ومن أهم مؤشرات هذا النوع من التطبيع هي إلغاء المقاطعة الاقتصادية، وإقامة مراكز تجارية متبادلة، والمشاركة في المشاريع المختلفة مثل المشاريع السياحية أو التجارية أو الزراعية أو غيرها من المشاريع، وتوقيع اتفاقيات للمناطق الصناعية، وكذلك حجم التبادل التجاري يعد مؤشر هام للتطبيع الاقتصادي، وتقديم الدعم لمنظمات أو جهات تدعم "إسرائيل" أو ذات علاقة بها سواء كانت هذه العلاقة علاقة مباشرة أو غير مباشرة، والمشاركة في القمم والمؤتمرات الاقتصادية.

التطبيع الأمني والعسكري:

قد تتسع علاقات التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل" إلى تطبيع أمني، أي أن العلاقات لم تقتصر فقط على علاقات اقتصادية وسياسية وغيرها بل امتدت لرؤية الطرفين بأن هناك مصالح متبادلة بينهما ومصالح مشتركة ينبغي التعاون فيما بينهم للدفاع عنها، وأن الدول العربية تتصور أن التعاون الأمني مع الطرف الصهيوني الذي يعد الطرف الأقوى استراتيجياً في المنطقة العربية سيكون بمثابة نقطة قوة لهما ضد أعدائهم في منطقة الشرق الأوسط.

ويتمثل ذلك التهديد المشترك أو المصالح المشتركة التي بينهم في مواجهة النفوذ الإيراني الذي يعد بالنسبة للأطراف العربية و"إسرائيل" الخطر المشترك، وقد يصل التعاون الأمني فيما بينهم إلى القيام بأعمال وهجمات عسكرية مشتركة ضد إيران إذا استدعى الأمر، وقد يظهر التطبيع الأمني والعسكري كذلك في شكل تبادل للمعلومات الاستخباراتية، ومن مؤشرات هذا النوع من التطبيع قيام الدول المطبعة بتوقيع اتفاقيات في مجال التعاون العسكري والأمني، وإقامة التحالفات الأمنية والعسكرية، والاشتراك في المناورات التدريبية المشتركة، والعمل على التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية للأطراف المطبعة.

التطبيع الثقافي:

يتم تعريفه على أنه النمط من التطبيع الذي يركز على هوية الشعوب وقناعاتها، ومن هنا يمكن القول إنه النوع الأخطر من أنواع التطبيع لأنه يجعل الدول العربية تخضع للكيان "الإسرائيلي" وتتقبله في مقابل تنازلهم عن مجموعة من القناعات الهامة في إطار الهوية العربية، ويبررون ذلك في إطار سعيهم للحفاظ على أمنهم القومي وتحقيق السلام في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ويعد التطبيع الثقافي هو إحدى الطرق لفرض الرواية "الإسرائيلية" في عقول الشعوب العربية وترسيخها لجعلهم يتقبلون الطرف "الإسرائيلي" في المنطقة العربية.

وتتمثل مظاهر ومؤشرات التطبيع الثقافي في تنقل الأفراد بين "إسرائيل" والدول العربية عبر حدود بعضهم البعض سواء في إطار السياحة أو زيارات الأماكن التاريخية، أو في إطار القيام بأنشطة اجتماعية وثقافية وعلمية مختلفة وغيرها من الأنشطة الجماعية بين الأطراف المطبعة، وكذلك تواجد الوفود الرياضية والاشتراك في المسابقات الإقليمية والدولية، وتغيير المناهج التعليمية بشكل يتناسب مع مبادئ السلام المزعوم وتقبل الآخر ونبذ العنف والحرب وتناسي مبدأ العدا لـ"إسرائيل"، وكذلك إقامة علاقات بين الجامعات والمعاهد العربية و"الإسرائيلية"، بالإضافة لتبادل الأنشطة الفنية سواء الغناء أو التمثيل أو الأفلام وغيرها من الأنشطة الفنية، والعمل على نشر ثقافة السلام الصهيوني وحوار الأديان والتسامح والتعاون المشترك.

2- التطبيع الإعلامي والتكنولوجي والشبكي والاجتماعي:

التطبيع الإعلامي:

محور هذا النوع من التطبيع هو وسائل الإعلام ودورهم في إدارة العلاقات بين الدول المطبوعة، ويظهر في شكل الإعلانات مدفوعة الأجر التي يتم نشرها سواء من الطرف "الإسرائيلي" لدى وسائل الإعلام العربية أو من الطرف العربي لدى وسائل الإعلام "الإسرائيلية"، وكذلك يظهر في الحملات والزيارات الصحفية والإعلامية التي تحدث بين الأطراف المطبوعة بهدف الترويج ونقل صورة معينة لتلك الأطراف لدى بعضهم البعض بهدف تحقيق السلام الصهيوني وتقبل الآخر والتعايش معهم.

وكذلك يظهر هذا النوع من التطبيع في السماح لرموز التطبيع للظهور في وسائل الإعلام كنوع من أنواع الترويج له، وقد يكون الطرف "الإسرائيلي" هو الطرف الأكثر استفادة من حيث حرصه على إظهار نفسه في وسائل الإعلام على أنه الطرف الأكثر حرصاً على السلام وأن الأطراف الأخرى هي المعتدية وأن قراراته ما هي إلا دفاع عن النفس، أي أنه يعمل على إظهار نفسه في دور الضحية سواء في القضية الفلسطينية أو في غيرها من القضايا في منطقة الشرق الأوسط.

التطبيع التكنولوجي:

يحدث هذا النوع من التطبيع من خلال الترويج بين الأطراف المطبوعة لضرورة التعاون التقني والتكنولوجي، والعمل على إظهار أن الطرف "الإسرائيلي" هو الجانب المتفوق تكنولوجياً، وبالتالي سوف تتحقق العديد من المكاسب للنظم العربية الحاكمة التي سوف تقوم بالتطبيع معه، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل في الفترات الأخيرة، وفي المقابل نجد أن تلك التكنولوجيا وخصوصاً البرمجيات هي إحدى سبل النظم العربية لتتمكن من البقاء والاستمرار لأطول فترة ممكنة، وعلى الجانب الآخر نجد أن استمرار النظم العربية التي تقوم بالتطبيع مع "إسرائيل" من خلال هذه التكنولوجيا يشكل مصلحة استراتيجية لـ"إسرائيل".

التطبيع الشبكي:

كذلك لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في حدوث التطبيع بين الدول العربية، حيث أصبح هناك تواصل مباشر ما بين الشعوب العربية والقيادات والمسؤولين "الإسرائيليين" وكأنه نوع من أنواع التعايش الافتراضي بعد أن كانت كل محاولات التطبيع تتم في الإطار الواقعي سواء سياسي أو اقتصادي أو أمني وعسكري أو إعلامي أو ثقافي، وتم اللجوء لهذا النوع من التطبيع مع تطور وسائل الاتصال، ومن مظاهره تواجد متحدثي الطرف "الإسرائيلي" بكثرة على وسائل التواصل الاجتماعي العربية، وتبادل ونشر منشورات ومقاطع متعلقة بالطرف "الإسرائيلي" حتى وإن كان في إطار انتقادها، وظهور الحسابات الرسمية للمسؤولين في الطرف الإسرائيلي بكثرة في مواقع التواصل الاجتماعي مثل صفحات "أفيخاي أدرعي" المتحدث باسم جيش الدفاع "الإسرائيلي"، وصفحة "إسرائيل تتكلم بالعربية" على فيسبوك وغيرها من الأمثلة، وتلك الصفحات تعد مكرسة بشكل أساسي لتدعيم التطبيع الثقافي.

التطبيع الاجتماعي:

يمكن اعتبار هذا النوع من التطبيع هو آخر المجالات أو المراحل التي سيصل إليها التطبيع مع الكيان الصهيوني، حيث أن "إسرائيل" تنشده أن يحدث تطبيع اجتماعي ويكون هناك اتصال مباشر بين الشعبين العربي واليهودي في أنشطة مختلفة سواء أنشطة رياضية أو مهرجانات فنية أو سياحية أو السماح بدخول الوفود من الطرفين لأراضي بعضهم البعض، وبالأخص الوفود "الإسرائيلية" لكن بشرط أن يكون تحت حماية عربية، ولكن الوصول لهذه المرحلة يحتاج إلى عملية غسيل جماعية للعقل العربي الإسلامي تمحي كل تاريخ الصراع العربي "الإسرائيلي"، إلى جانب أنها تستلزم إعادة هيكلة للعديد من المُسَلِّمات الدينية والثقافية مما يجعلها مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

مخاطر التطبيع مع كيان العدو "الإسرائيلي"

تتعدد المخاطر الناتجة عن عملية التطبيع العربي "الإسرائيلي" على الأمن القومي العربي ككل كما يلي:

المخاطر السياسية:

تتعدد المخاطر السياسية الناتجة عن عملية التطبيع، حيث سيؤدي التطبيع إلى انقسام الموقف العربي وعدم وجود رؤية موحدة بين الدول العربية بشأن التطبيع، فمنهم من يرى أن التطبيع مع "إسرائيل" ما هو إلا حماية لمصالح وأمن الدولة المطبعة والمثال الأبرز على ذلك يتجسد في البحرين والإمارات الذين كما سبق وأشرنا في إطار حديثنا عن أن التطبيع الإماراتي والبحريني مع "إسرائيل" كان يمثل حائط صد وحماية من التهديد الإيراني الوهمي الذي تروج له "إسرائيل".

أما على الجانب الآخر فهناك من يرى أن هذا التطبيع خيانة للعروبة وخذلان للفلسطينيين والقضية الفلسطينية برمتها وتأتي الجزائر واليمن على رأس هذه الدول. ومن المخاطر السياسية للتطبيع أيضاً تتمثل في أن التطبيع يساعد "إسرائيل" على تحييد القضية الفلسطينية كأحد أهم المحددات للعلاقات العربية "الإسرائيلية"، وظهر ذلك الأمر بشكل واضح في الأحداث الأخيرة التي تلت عملية "طوفان الأقصى" بعد أحداث السابع من أكتوبر وما تلاه من هجوم غاشم على قطاع غزة، فكان الموقف العربي للدول المطبعة محايداً تماماً ولم يتخذوا أي إجراء لسحب السفراء أو قطع العلاقات أو حتى التهديد، وهذا يُظهر نجاح "إسرائيل" في تحييد هذه الدول عما يحدث داخل الأراضي الفلسطينية.

كما أن عملية التطبيع جعلت الدول العربية المطبعة وغير المطبعة تختلف في نظرتها لمن هو العدو أو الخصم، فالدول غير المطبعة أغلبهم ينظر لـ "إسرائيل" على أنها العدو الأول، أما الدول المطبعة فـ "إسرائيل" نجحت في إبراز إيران كالعدو الأول بالنسبة لهم وليس "إسرائيل".

كما أن التطبيع يساهم في فقدان الدول العربية الوطنية صاحبة الثقل السياسي على مر العصور كمصر والسعودية لدورها الإقليمي ويحل محلها دول عربية أخرى متحالفة

مع الحكومات اليمينية "الإسرائيلية" والتي تحاول جاهدة ألا تخالف المصالح الأمريكية "الإسرائيلية" في المنطقة، وهو ما يهدد المكانة الإقليمية لهذه الدول والذي سوف يترتب عليه فقدان هذه الدول القدرة على التأثير على دول المنطقة.

المخاطر العسكرية والأمنية:

تتمثل المخاطر العسكرية والأمنية الناتجة عن عملية التطبيع في تحويل الخوف الرئيسي لدى الدول العربية من الخطر الإيراني وليس من الكيان "الإسرائيلي"، والعمل على زيادة حدة التدهور في العلاقات بين الطرفين الإيراني والعربي، بالإضافة إلى أن ظهور "إسرائيل" كأقوى طرف في المنطقة العربية عسكرياً وأمنياً وامتلاكها للمعدات العسكرية والقدرات والإمكانات العسكرية بشكل أكبر من دول الخليج العربي يعد تهديداً للدول العربية في حالة أي توتر للعلاقات بين الأطراف العربية و"الإسرائيلية"، وكذلك يتهدد الأمن القومي العربي من خلال انكشافه أمام الطرف "الإسرائيلي" الناتج عن التبادل التكنولوجي والتقني بين الطرفين وخاصة في مجال الأمن الإلكتروني (السيبراني) والمجال الاستخباراتي.

وكذلك تطبيع بعض الدول العربية يمثل تهديداً للأمن القومي للدول العربية المجاورة لها مثل تطبيع المغرب مع "إسرائيل" الذي يشكل تهديداً على الأمن القومي الجزائري وخاصة في ظل وجود صراع بين الدولتين على منطقة الصحراء الغربية وأحياناً يصل الأمر لاشتباكات عسكرية، أي أن "إسرائيل" تهدف لزيادة عمر النزاع في الصحراء الغربية. كذلك في حالة تطبيع السودان مع "إسرائيل" فإنه يشكل تهديداً على الأمن القومي المصري حيث أن "إسرائيل" كانت تهدف من التطبيع للسيطرة على منابع ومجرى نهر النيل الذي يمد مصر والسودان بالمياه كمصدر أساسي.

المخاطر الاقتصادية:

إن المخاطر الاقتصادية للتطبيع العربي "الإسرائيلي" تتمثل في قدرة الكيان "الإسرائيلي" على اختراق البنى والهياكل الاقتصادية والسياحية وبالأخص للدول المطبعة بشكل أكبر من

قدرة الدول العربية على اختراقها بالنسبة للطرف "الإسرائيلي"، إلى جانب إعطاء الفرصة للكيان "الإسرائيلي" للاندماج في أسواق الشرق الأوسط مما يساهم تدريجياً في إتاحة فرصة لـ"إسرائيل" لتسيطر على السوق في الشرق الأوسط وتنافس به أسواق اقتصادية إقليمية ودولية أخرى.

كذلك إتاحة الفرصة للكيان "الإسرائيلي" من الاستفادة من الموارد والثروات الاقتصادية في الوطن العربي واستنزافها تدريجياً إلى أن تقوم "إسرائيل" باحتكار المجال الاقتصادي في الوطن العربي وبالأخص في منطقة الخليج العربي.

المخاطر الثقافية والفكرية:

تتمثل المخاطر الثقافية والفكرية من عملية التطبيع في أن تلك العملية تساهم في إنهاء فكرة العروبة أو تهميشها في مقابل إعطاء الأولوية لعملية التطبيع مع الكيان "الإسرائيلي" لتحقيق مصالح معينة، وذلك يتناقض تماماً مع مبدأ العمل العربي المشترك ضد كل ما يشكل تهديداً على أمن الوطن العربي وأي دولة به، وكذلك يساعد في تحول الفكر المتعلق بأن "إسرائيل" هي العدو والمحتل إلى كونها الصديق والحليف، بينما الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي العدو الأول.

موقف المشروع القرآني من التطبيع مع العدو "الإسرائيلي"

يتميز المشروع القرآني منذ انطلاقة الأولى على يد الشهيد القائد السيد حسين بدرالدين الحوثي رضوان الله عليه، بجعله القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في أدبياته النظرية ومنطلقاته وتوجهاته العملية، وبالتالي فالموقف القرآني للمسيرة القرآنية من التطبيع مع العدو "الإسرائيلي" هو الموقف الثابت والمتجذر في ضمير كل حرّ، وهو الموقف العدل، الموقف الذي أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نتخذه وأرشدنا باتباعه في مواجهة اليهود، وهو الموقف الذي يجب أن تقفه الأمة الإسلامية اليوم في مواجهة عدوها، والموقف الذي يحقق لها عزتها ورفعتها، ويحقق أمنها واستقرارها وسلامتها.

فالموقف القرآني من التطبيع هو الموقف الوحيد الذي يحصن الأمة ويمنعها من الإنزلاق إلى حضن عدوها، ويحميها من شرور التماهي مع العدو تحت أي مسمى.

ولا يمكن للأمة أن تكون قوية في مواجهة عدوها اليوم، إلا إذا تمسكت بالموقف القرآني الواضح من عدوها، ففيه من التوجيهات الربانية التي تتحطم وتتبخر عندها كل مكائد العدو، والإنحراف عن الموقف القرآني في مواجهة اليهود، يسبب للأمة الضياع والتشتت والضعف، ويجعلها لقمة سائغة في فم عدوها اليهودي، ليشيع فيها الفساد ويقتل ويتسلط على الناس و يعلن في الأرض الفساد، ويحيد الناس عن عبادة رب العباد،

في هذه الجزئية من الورقة البحثية سنسرد الموقف القرآني من التطبيع مع العدو "الإسرائيلي" مستشهدين على ذلك بدروس ومحاضرات الشهيد القائد مؤسس المشروع القرآني السيد حسين -رضوان الله عليه- وبخطابات ومحاضرات قائد المسيرة القرآنية السيد عبدالملك بدرالدين-حفظه الله- المترجمة الفعلية للموقف القرآني من التطبيع، والذي يعتبر التطبيع في سياق الموالاتة لليهود الذي حذر الله منها المسلمين كثيراً في القرآن الكريم، نتيجة لما سيلحقه التطبيع من تبعات تسوق الأمة إلى المخاطر.

موقف المشروع القرآني من التطبيع

في دروس ومحاضرات الشهيد القائد "رضوان الله عليه"

يأتي موقف المشروع القرآني من التطبيع في سياق الربط بين القضية الفلسطينية وسلسلة الأحداث الجارية في فلسطين والمنطقة، وما يتصل بها من أحداث عالمية.

كانت محاضرة "يوم القدس العالمي" هي أولى المحاضرات في هذه السلسلة مع أن الشهيد القائد كان محاضراً من قبل ذلك وله الكثير من المحاضرات، ولكن المحاضرات التي تعد المنظومة الثقافية في إطار المشروع القرآني تبدأ من محاضرة "يوم القدس العالمي"، وقد تحدث الشهيد القائد بنفسه عن ذلك في الدرس الرابع من دروس رمضان، وأشار إلى أن محاضرة يوم القدس هي أول المحاضرات في سياق المشروع، والذي نريد أن نقوله أن انطلاق هذه المسيرة القرآنية في يوم القدس العالمي بما تمثله من زخم كبير جداً الآن في مواجهة المشروع الأمريكي و"الإسرائيلي" لهو في حد ذاته مظهر يدل على اهتمام المسيرة القرآنية الكبير جداً بالقضية الفلسطينية على مستوى الوعي والفكر، وأن القضية الفلسطينية أساس تحرك المسيرة القرآنية وفق الرؤية الأوسع والأشمل للمشروع القرآني في معالجة أسباب انحطاط الأمة المتمثل في الضلال بشكل عام وليس فقط معالجة مظاهر الضلال التي يُعدّ التخلي عن قضية فلسطين أبرز هذه المظاهر.

منذ انطلاقة المسيرة القرآنية انتهجت الدفاع عن القضية من خلال إحياء الشهيد القائد السيد حسين يوم القدس العالمي لدعم القضية الفلسطينية حيث أكد السيد حسين ان القضية الفلسطينية هي قضية الأمة وليست قضية فلسطينية فقط، وحذر في كثير من المحاضرات من تولي اليهود وما يسمى اليوم بالتطبيع وحذر الأنظمة من الانصياع للنضوذ الامريكي الذي يهيئ الساحة العربية للتطبيع وكسر شوكة الحركات المعادية لـ"إسرائيل"، وهذا ما يجري اليوم من تطبيع، وهو ما حذر منه الشهيد القائد السيد حسين سلام الله عليه.

تدافعت الأحداث فلسطينياً وعينياً الشهيد القائد ترقب بعين على الأحداث وعين على القرآن محذراً من الاستسلام لليهود تحت مسمى السلام، ومتسائلاً عما حققه الجانب الفلسطيني والعربي من اتفاقات أوسلو وكامب ديفيد ووادي عربة التي رعاها الأمريكان

وما كان مصير الرئيس عرفات وكيف تعامل معه العدو بعد السلام المزعوم وتخاذل العرب في دعم انتفاضات الشعب الفلسطيني وضرب "إسرائيل" بكل قرارات الأمم المتحدة عرض الحائط.

يبرز الاهتمام بالقضية الفلسطينية والتحذير من اليهود وخطورتهم في منظومة الثقافة القرآنية بشكل عام في كل الدروس كما سبق الإشارة إليه، ولكن فلسطين تحضر باعتبارها الموضوع الرئيسي والأساس لبعض المحاضرات والدروس وهي كأمثلة:

- محاضرة "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى": وهذه المحاضرة من العنوان تشير إلى خطورة اليهود وهم لا سواهم من يحتلون فلسطين.
- محاضرة "الإرهاب والسلام" وفيها يتحدث الشهيد القائد عن معركة صراع المصطلحات والمفاهيم، ويضد التضليل الغربي في كلا المفهومين مفهوم الإرهاب الذي يتجه الغرب لدمغ المسلمين به ومفهوم السلام (التطبيع) الذي يحاول اليهود تدجين المسلمين تحت عنوانه.
- محاضرة "لتحزن حذو بني إسرائيل" وهذه المحاضرة تعطي من خلال العنوان انطباعاً بأن واقع المسلمين اليوم هو شديد التأثير باليهود وهو عميق الصلة بموضوع المواجهة والقضية.
- محاضرة "يوم القدس العالمي" وتعتبر أول محاضرات المشروع القرآني وارتباطها بالقضية الفلسطينية واضح.
- محاضرة "الشعار سلاح وموقف" وقد ألقاها الشهيد القائد كتحقيق مرحلة عام من إطلاق الشعار في المساجد والأثر الذي أحدثه هذا الشعار كموقف في مواجهة العدو الإسرائيلي ومشاريعه التي يستهدف بها الأمة.
- دروس "من هدي القرآن الكريم" التي ألقاها الشهيد القائد في رمضان الأخير في حياته المباركة، والذي استعرض فيه عدة سور من القرآن الكريم وبالتحديد سور البقرة وآل عمران والمائدة، والتي تطرق فيها إلى مضامين عميقة جدا في تحليل نفسية بني إسرائيل واليهود ومواجهتهم، وحالة الأمة الراهنة، وسبل الخروج بها من هذا الواقع، والكثير من المفاهيم العميقة بما لا يتسع المجال للإشارة إليه فضلاً عن الإحاطة به.

الموقف القرآني من التطبيع

في محاضرات السيد عبد الملك بدرالدين الحوثي "حفظه الله"

تبرز محاضرات السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي ذات الصلة بالقضية كجزء أساسي في المنظومة الفكرية والثقافية في المسيرة القرآنية، وهي تتحدث عن الواقع وتواكبه على ضوء القرآن الكريم، وقد ألقى السيد عبد الملك بدر الدين في كل مناسبات يوم القدس العالمي الماضية منذ العام 2008 محاضرات في كل شهر رمضان عندما تحين ذكرى يوم القدس العالمي عدا عام 2009 رمضان 1430هـ حيث لم يلق السيد عبد الملك محاضرة في يوم القدس العالمي بسبب ظروف الحرب السادسة، وفي كل هذه المحاضرات يثري السيد عبد الملك الموضوع بالحديث عن الجانب الفكري للصراع والمواجهة مع اليهود وظواهر ومستجدات ما يحدث على الساحة الفلسطينية والمواكبة بالتنوير والتحليل للأحداث.

كما أن محاضرات السيد عبد الملك بدر الدين السنوية في ذكرى المولد النبوي الشريف منذ عام 2007 والتي يتحدث فيها السيد إلى أوسع جماهير ممكنة من حملة المشروع القرآني والتي تعطي بصيرة واسعة فيما يتعلق بالصراع مع العدو بشكل عام، ولا تغيب القضية الفلسطينية عن الخطاب، بل إنها تحضر في العمق باستمرار، كما أن محاضرات السيد عبد الملك الخاصة بمستجدات الأحداث على الساحة الفلسطينية هي أيضاً جزء من المنظومة الثقافية والخلفية الفكرية للمسيرة القرآنية.

وفي كلمة للسيد القائد عبد الملك بدرالدين الحوثي بمناسبة الذكرى السنوية للصرخة في وجه المستكبرين 1444هـ، اعتبر مسار التطبيع مع العدو الصهيوني، الذي أعلنته البعض من البلدان العربية، فضيحة كبرى، وخطوةً خائبة، خاسرة، بكل الاعتبارات، وقال "البعض تصوروا أنهم من خلال التطبيع ضمنوا مستقبلهم، وحلوا مشاكلهم، وأمنوا أنفسهم، وثبتوا سلطتهم، هكذا هي النظرة الغبية التي تنسى الله "سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"، هذا هو حال المنافقين الذين قال عنهم الله في القرآن: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ} [المجادلة: من الآية 19]، قال عنهم: {نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ} [التوبة: من الآية 67]، هم ينظرون إلى العدو أنه كل شيء، وأن بيده كل شيء، وأنهم إذا رتبوا أمورهم مع العدو استرضاءً له، وطاعةً له، واتجاهاً وفق أوامره، أنهم أمنوا، وضمنوا مستقبلهم، وضمنوا

مصالحهم، ولكن الواقع يكشف عكس ذلك، حتى في واقعهم هم".

وأردف بالقول "في إطار هذه المتغيرات، التي اتجه فيها البعض نحو التطبيع، ويستمرون بتوجهاتهم الموالية لأمريكا، المطبعة مع العدو الصهيوني، بالرغم من أنهم يدركون طبيعة هذه المتغيرات ومؤثراتها الواضحة عالمياً".

وفي كلمة أخرى أكد السيد القائد أن التحالف مع العدو الإسرائيلي تحت عنوان التطبيع.. حالة ارتدادٍ عن الثوابت الواضحة، وأن التطبيع مع الكيان الذي يشكّل خطراً على المسلمين جميعاً، لا يقتصر خطره وشره وضره على بقعة فلسطين، والأجزاء العربية التي استولى عليها من الدول المجاورة لفلسطين، ضره وخطره شامل.

وتابع القول : "يفترض أن يكون موقف الأمة تجاهه، وتجاه القضية التي هي واضحة جداً لا التباس فيها لدى الجميع، ومحل إقرارٍ قد سبق من الكل، عن أنه عدو، وأنَّ الموقف الصحيح منه هو التحرك ضده، وأنَّ الشعب الفلسطيني جزءٌ من الأمة، وفلسطين وطنٌ وبلدٌ من بلدان الأمة الإسلامية، فالموقف الصحيح، الموقف الطبيعي، الموقف الحق هو واضح، لا التباس فيه أصلاً، والذين يرتدون عنه إلى تبني مواقف مختلفة، متباينة، تتحالف مع العدو الإسرائيلي تحت عنوان التطبيع، توالي العدو الإسرائيلي، هم في حالة ارتدادٍ عن الثوابت الواضحة، والحقائق الواضحة، التي سبق أن كانوا هم من يعترفون بها فيما مضى، وقد يتظاهرون في بعض الأحيان أنهم يتعاطفون مع الشعب الفلسطيني، أنهم ضمن الأمة في موقفها العام المعلن، في مراحل كثيرة مما قد مضى".

وذكر أن الانحراف نحو الولاء للعدو الإسرائيلي والتأثر به، بين من لديهم نقص كبير في استشعار المسؤولية، وتقوى الله "سبحانه وتعالى"، وإدراك خطورة التفريط، والإهمال، والتقصير، يجعل الكثير من الناس مع ما يعيشه عالمنا الإسلامي من ضغطٍ كبير، وراؤه أعداؤنا من اللوبي اليهودي الصهيوني العالمي، والعدو الإسرائيلي، في كثيرٍ من المشاكل والفتن والأزمات، الضاغطة، المشوشة لذهنية الكثير، والتي تهدف إلى زعزعة كيان هذه الأمة، ألا تكون أمةً مستقرة، بل أن تكون في وضعيةٍ مضطربةٍ بشكلٍ دائم، ومضغوطةٍ بشكلٍ مستمر، وأن تتحقق للعدو من خلال طبيعة المؤامرات، الفتن التي يخطط لها، الأزمات التي يستثمر

فيها ويفاقم منها، المشاكل التي يغذيها ويدرس كيف يستفيد منها، كل هذا أراد منه العدو أن يحقق له أهدافه الرئيسية: في إضعاف هذه الأمة، في تشتيتها، في بعثتها، في إفقادها كل عناصر القوة المعنوية، والعملية، والإيمانية، والمادية، وصولاً إلى السيطرة التامة عليها، والاستغلال التام لها، في واقع سيء، سيطرة من واقع عدائي، بدافع عدائي، يريد لهذه الأمة أن تكون- وهو مسيطراً عليها- في وضعية سيئة جداً.

وأوضح السيد القائد أن التطبيع مع العدو الإسرائيلي يجعل الناس يدخلون في حالة من الغفلة فيغفلون عن واجباتهم، عن مسؤولياتهم، تجاه الخطر الإسرائيلي على المسلمين جميعاً، الخطر الذي مصدره اللوبي الصهيوني العالمي، الذي يتحرك على نطاق واسع، من خلال أمريكا، من خلال بريطانيا، من خلال دول غربية تنفذ سياساته، تتحرك وفق مؤامراته.

وهذه الغفلة والتجاهل لدى الكثير من أبناء الأمة، هي مصدر ضررٍ على الأمة نفسها؛ لأنها لا تجدي شيئاً، لا تجدي شيئاً لا في دفع الشر، ولا في دفع الخطر عن الأمة، ولا تعفي من المسؤولية، لو كانت حالة الغفلة والتجاهل، وعدم الاهتمام بما علينا أن نقوم به، بما علينا أن نهتم به، تنفعنا بشيء، لكأنت قد نفعت المسلمين إلى أقصى حد؛ لأنها السمة الغالبة في واقع العالم الإسلامي، في واقع الشعوب، ولكأن واقع الأمة قد صلح إلى أقصى حد، لو كانت تفيد شيئاً، لكن الواقع يثبت أنها تخدم الأعداء، تضر بالأمة، وتفيد أعداء الأمة، تفيد اليهود، اللوبي الصهيوني العالمي، تفيد العدو الإسرائيلي، تفيد الأعداء بشكل عام؛ لأنهم يتمكنون من العمل على تنفيذ مؤامراتهم ومخططاتهم في داخل الأمة، وهي في وضعية ليست في حالة استعداد، في حالة تصدٍ، في حالة ردة فعلٍ لمواجهة ذلك الخطر، بل الكل في وضعية جامدة، راكدة، بيئة مفتوحة، مسرح مفتوح، تنجح فيه المخططات، تنجح فيه المؤامرات.

واعتبار التطبيع خيانة للامة وصفقة ترامب فضيحة تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وخرج الشعب اليمني منددا بهما ومازالت مواقف المسيرة القرانية مستمرة للتنديد بالمطبعين و طابور المنتظرين للولوج إلى خانة الخيانة للامة.

تداعيات عملية "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع

في لحظة حاسمة من التاريخ وبعمق استراتيجي لا يُضاهى، استيقظ العالم على وقع عملية "طوفان الأقصى" التي أذهلت الجميع بجرأتها وتأثيرها، وبلغت هذه العملية مستوى لم يكن متوقعاً حيث كشفت عن هشاشة الجيش الإسرائيلي بصورة لم يتخيلها الكثيرون، ربما حتى منظمو العملية لم يتوقعوا الانعكاسات الكبيرة التي أفرزتها، والتداعيات الكبيرة التي أنتجتها على مستويات عدة، أبرزها على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري.

أ. التداعيات السياسية

لقد شكل "طوفان الأقصى" منعطفاً تاريخياً لصالح القضية الفلسطينية و قلب الموازين وغير الاستراتيجيات الأمريكية والإسرائيلية وضرب مشروع التطبيع الذي خطت له أمريكا وإسرائيل لعقود من الزمن، دخل يوم 7 أكتوبر 2023 التاريخ، ليس فقط بسبب طابعه العسكري من خلال الهجمات التي شنتها المقاومة الفلسطينية ضد المحتل "الإسرائيلي"، بل بسبب إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة بشكل شكّل سابقة في العلاقات الدولية، وكل هذا أربك دبلوماسية الكيان، لا سيما بعدما وجد نفسه أمام المحكمة الدولية بتهمة حرب الإبادة ومنبوذاً من طرف الرأي العام العالمي باستثناء الحكومات الغربية.

لقد غيرت معركة "طوفان الأقصى" مستقبل مشروع التطبيع مع الصهاينة، ووضعت أمام حقيقة مفضوحة كشفت هشاشته وضعفه، إلى جانب حقيقة وجوده ككيان محتل على أرض عربية إسلامية، ووضعت الأنظمة العربية التي كانت تسارع إلى التطبيع معه في إحراج شديد، إذ وضعتها أمام استمرارية الصراع مع عدوها وأنه لا يمكن تحقيق السلام أو التسامح معه أبداً.

ورسمت العملية تداعيات إيجابية فلسطينياً تمثلت في تعزيز موقع حركة حماس وتصاعد قوة محور المقاومة، وفي المقابل، أدت العملية إلى تداعيات سلبية على الكيان الصهيوني، منها تآكل الردع الإسرائيلي، انهيار الثقة بالجيش الإسرائيلي واستخباراته، وتغيير المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي،

موقف الأنظمة العربية المطبعة من عملية "طوفان الأقصى"

عقب عملية "طوفان الأقصى" برزت مواقف متعددة وردود فعل كثيرة نتيجة لقوة حدوثها الكبير، وبرزت تلك المواقف بين مؤيد ومعارض للعملية، إلا أن الأمين كانت مركزية على تلك الأنظمة التي المطبعة مع "الإسرائيلي" في مواقفها المختلفة، وقد يكون ما يحدث في الخفاء عكس ما أظهره الإعلام، لكن بعض الأنظمة المطبعة قد يكون الخوف من تأثير الشارع هو سبباً في تراجع موقفها المطبع مثل الأردن، لكن تلك المواقف برزت بعد تزايد الإجرام الصهيوني بحق أبناء غزة وتعاضم الغضب الشعبي في تلك الدول ومع تزايد الإجرام تزداد تلك المواقف.

سنسرد هنا أبرز تلك المواقف من الأنظمة المطبعة كمصر والأردن والمغرب وأنظمة حديثة التطبيع مثل الإمارات والسعودية والبحرين.

الأردن: ارتكز موقفها في الأسابيع الثلاثة الأولى على خطاب التنديد والدعوة لوقف التصعيد ورفض تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، ثم تقدمت بمشروع قرار للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، تمت الموافقة عليه يوم 27 أكتوبر ولم ينفذ بطبيعة الحال بعد فشل مشروع القرار الذي قدمته الأردن باسم المجموعة العربية في الأمم المتحدة فعلياً، وعدم التزام "إسرائيل" به بالرغم من الموافقة عليه.

اتخذت الأردن إجراءات تصعيدية ملموسة تجاه "إسرائيل"، فقامت يوم الأربعاء 1 نوفمبر باستدعاء سفيرها من تل أبيب تعبيراً عما وصفته بـ"الموقف الرفض والمدين للحرب" الإسرائيلية المستعرة على غزة، والتي تقتل الأبرياء، وتسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة. واتهم وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي "إسرائيل" بـ"دفع المنطقة كلها إلى هاوية حرب إقليمية"، مضيفاً أن "هذه الحرب سيكون لها انعكاسات خطيرة ليس فقط على المنطقة، بل على العالم برمته، لذا على العالم كله أن يتحرك فوراً للجم هذه العدوانية لأن الدمار سيغال الأمن والسلم الدوليين".

و صرح وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بعد عملية "طوفان الأقصى" وتوتر العلاقات بأن بلاده لا تعتقد أن إلغاء اتفاق السلام مع "إسرائيل" الموقع في العام 1994 "يخدم فلسطين والأردن" رغم تأكيده أن الاتفاقية "باتت وثيقة يملأها التراب".

وتساءل الصفدي: "هل إلغاء اتفاقية السلام يخدم فلسطين ويخدم الأردن، نحن لا نعتقد ذلك، من يريد إلغاء اتفاقية السلام الآن هم المتطرفون الإسرائيليون ليتصلوا بالتالي من كل الالتزامات".

وأضاف الوزير الأردني "بالنسبة لنا في المملكة، اتفاقية السلام موجودة منذ عقود ووظفت لخدمة الشعب الفلسطيني. وبموجب هذه الاتفاقية استعدنا أراضي محتلة وثبتنا مواقف سياسية واضحة لنصرة الشعب الفلسطيني". حسب تعبيره.

الموقف المصري: أما القاهرة التي كانت أول المطبعين العرب مع "إسرائيل" فمن خلال رصد السلوك المصري في إدارة الموقف من معركة "طوفان الأقصى"، يمكن الوقوف على الملامح التالية على صعيد الموقف السياسي.

- نجد أن مصر حذرت في بيان وزارة الخارجية يوم 7 أكتوبر من تداعيات "التصعيد"، وحثت على ضبط النفس، داعية المجتمع الدولي إلى "حث إسرائيل على وقف الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني"، كما أعلنت الخارجية المصرية في بيان آخر إجراء وزيرها سامح شكري "اتصالات مع مسؤولين دوليين لوقف التصعيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي".

- التزمت مصر بسقف القمة العربية والإسلامية المشتركة التي انعقدت في الرياض في 2023/11/11 وطالبت بإنهاء العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة ووقف إطلاق النار والسماح بإدخال المساعدات، دون أن تضع آليات لمتابعة تنفيذ قراراتها.

- أكد المجلس المصري للشئون الخارجية أن عملية "طوفان الأقصى" هي نتيجة منطقية للوجود "الإسرائيلي" غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسياساته التي انطوت على تمييز عنصري صارخ، واغتصاب للأراضي بدون حق، وزحف استيطاني مجحف، حرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية وسط أوضاع معيشية بالغة الصعوبة، ليس بوسع إنسان تحملها.

موقف المملكة العربية السعودية: كانت السعودية على شفا تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" بعد فترة طويلة من المحاولات الأمريكية والتي كادت أن تكمل بالتمام لولا عملية "طوفان الأقصى"، المفاجئة، الأمر الذي قلب موازين العدالة وأربك المشهد وجعله الآن أكثر تعقيداً.

وعلى صعيد موقفها صرحت وزارة الخارجية السعودية في يوم 7 أكتوبر -أول أيام الحرب- قائلة: "تتابع المملكة من كثب تطورات الأوضاع غير المسبوقة بين عدد من الفصائل الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، مما نتج عنها ارتفاع مستوى العنف الدائر في عدد من الجبهات هناك". كما دعت إلى "الوقف الفوري للتصعيد بين الجانبين، وحماية المدنيين وضبط النفس"، وكذلك دعت المجتمع الدولي لتفعيل عملية سلمية ذات مصداقية تفضي إلى حل الدولتين.

وفي 13 أكتوبر وبعد دعوة "إسرائيل" الفلسطينيين القاطنين شمال غزة إلى مغادرتها نحو وسط وجنوب القطاع، وهو ما اعتبر دعوة لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، أصدرت وزارة الخارجية السعودية بياناً أكدت فيه رفضها القاطع لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من غزة، وجددت مطالبتها للمجتمع الدولي بسرعة التحرك لوقف كافة أشكال التصعيد العسكري ضد المدنيين، ولعل ما اختلف في هذا البيان على مستوى لغة الخطاب، هو استخدامه عبارة "الأشقاء في غزة" حينما طالب برفع الحصار عنهم وإجلاء المصابين المدنيين.

وأخيراً فقد تداولت بعض وكالات الأنباء أن السعودية قررت تعليق المحادثات حول التطبيع المحتمل مع "إسرائيل" وأبلغت ذلك للمسؤولين الأميركيين الذين يقومون برعاية المباحثات، وكانت مؤشرات التقارب بين البلدين لاحت في سماء دبلوماسية الرياض وتل أبيب قبل نحو عام، عندما صرح ولي العهد بأن التطبيع مع "إسرائيل" "يقترّب كل يوم أكثر فأكثر"، كما أكد رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو حينها من على منبر الأمم المتحدة أن بلاده على "عتبة" إقامة علاقات مع السعودية.

موقف دول حديثة التطبيع مع العدو: يضم هذا الموقف ثلاث دول هي: الإمارات والبحرين والمغرب، وهي الدول التي أبدت موقفاً محايداً يرسّخ موقفها المتصهين من القضية الفلسطينية.

صرحت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان لها يوم 7 أكتوبر عن: "قلق بلادها الشديد إزاء تصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وشددت على "ضرورة وقف التصعيد، والحفاظ على أرواح المدنيين"، مقدمة "خالص التعازي لجميع الضحايا الذين سقطوا جراء أعمال القتال الأخيرة".

وفي بيان آخر دعت وزارة الخارجية الإماراتية إلى حماية المدنيين وشدت على أن الأولوية العاجلة هي إنهاء العنف وحماية المدنيين. كما شددت الخارجية الإماراتية على أن الهجمات التي تشنها حركة حماس ضد المدن والقرى "الإسرائيلية" القريبة من قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ على التجمعات السكانية، تشكل تصعيداً خطيراً وجسيماً، ووصفته هجوماً إرهابياً، وأعربت كذلك عن استيائها الشديد إزاء التقارير التي تفيد باختطاف مدنيين "إسرائيليين" من منازلهم كرهائن، وأكدت على ضرورة أن ينعم المدنيون من كلا الجانبين بالحماية الكاملة بموجب القانون الإنساني الدولي، وضرورة ألا يكونوا هدفاً للصراع.

وهكذا - بحسب رؤية النظام الإماراتي- فإن ما حدث هو مجرد أعمال عنف، كما أن المستوطنات هي مجرد تجمعات سكنية، والمستوطنون هم مجرد مدنيون "إسرائيليون".

وفي ركاب الإمارات تأتي البحرين، والحق أنها لا تعد دولة ذات موقف مستقل في هذا الشأن، فقد صرحت وزارة الخارجية البحرينية في بيان لها على أنه من الضروري الوقف الفوري للقتال الدائر بين حركة حماس والقوات الإسرائيلية، كما استنكرت ما ورد في بعض التقارير عن اختطاف المدنيين من منازلهم كرهائن (في إشارة لأسر بعض المستوطنين)، وأعلنت أسفها البالغ للخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات وتعازيها لأسر الضحايا، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

وعلى نقيض آخر قيل أن البحرين أعلنت طردها للسفير "الإسرائيلي" من المنامة، فقد أعلن مجلس النواب البحريني يوم الخميس الموافق 2 نوفمبر 2023 وقف المملكة علاقاتها الاقتصادية مع "إسرائيل" ومغادرة السفير "الإسرائيلي" المنامة وعودة السفير البحريني من تل أبيب.

من ناحية أخرى قالت الخارجية "الإسرائيلية" إنها لم تُبلغ من قبل حكومة البحرين أو الحكومة "الإسرائيلية" بأي قرار بسحب السفراء، وأضافت أن العلاقات بين البلدين مستقرة، على حد وصفها.

من جانبها أعلنت المغرب في بيان لها عن قلقها العميق جراء تدهور الأوضاع واندلاع الأعمال العسكرية في قطاع غزة، وأنها تدين استهداف المدنيين من أي جهة كانت.

كما ذكر بيان لوزارة الخارجية أن المملكة المغربية "طالما حذرت من تداعيات الانسداد السياسي على السلام في المنطقة، ومن مخاطر تزايد الاحتقان والتوتر نتيجة لذلك"، وأضاف البيان أن "نهج الحوار والمفاوضات يظل السبيل الوحيد للوصول إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين المتوافق عليه دولياً"

وبعد أن تصاعد العدوان على غزة، طالبت المغرب في بيان لها بـ "ضرورة الوقف الفوري والمستدام والشامل لهذا العدوان غير المسبوق، والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية في قطاع غزة بأكمله".

ودعا الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي المعارض عبدالإله بنكيران السبت 22 سبتمبر/ أيلول 2024 إلى إعادة النظر في اتفاق التطبيع بين بلاده و"إسرائيل"، معتبراً أنه "لم يعد له مبرر أخلاقي"، علماً أن حزبه في شخص رئيس الوزراء السابق سعد الدين العثماني هو من أشرف على عملية التطبيع.

وعطلت الحرب في غزة مؤقتاً التقارب المغربي "الإسرائيلي" في عدة مجالات عسكرية وأمنية كبيع طائرات دون طيار وبرامج تجسس، وأخرى علمية وأكاديمية.

أما السودان وهو حديث التطبيع اقتصر الأمر في المواقف الرسمية السودانية على البيان اليتيم الذي أصدرته وزارة الخارجية في اليوم الأول من العملية، والذي لم يخرج عن المألوف والمكرر في المواقف الرسمية من "الإدانة وتجديد الدعم للحقوق المشروعة"، وليس متوقعاً من النظام أكثر من ذلك، باعتبار أن أجنحته العسكرية المقتتلة حالياً هي التي قادت، بمشاركة الشق المدني حينها، انخراط السودان في عملية التطبيع، أواخر العام 2020. حينها طرح رئيس الوزراء عبد الله حمدوك التماساً خجولاً يرفض ربط تحسين السودان علاقاته مع أمريكا بمسار التطبيع، وبالرغم من أن هذا الموقف لم يكن مبدئياً تجاه مسألة التطبيع وإنما ارتبط بنطاق تفويض الحكومة حينها، إلا أنه -إذا اكتُرت له- كان يمكن أن يخلق مساحة للمناورة في العلاقة مع أمريكا.

المتغيرات في مواقف الشعوب العربية والإسلامية من التطبيع مع إسرائيل بعد عملية "طوفان الأقصى"

مما لا شك فيه أن عملية "طوفان الأقصى" أنتجت متغيرات في مواقف الشعوب العربية والإسلامية نحو التطبيع، تلك المتغيرات هي التي غيرت من مواقف الأنظمة المطبوعة مع العدو الإسرائيلي التي سبق ذكرها سلفاً، وتعد مواقف الشعوب هي المتغيرات الأهم التي سوف تصنع المفارقات والمواقف والاتجاهات.

أما موقف الشعوب من عملية التطبيع مع العدو فهي في إطار الرفض التام منذ إعلان أول عملية تطبيع معه في أواخر السبعينيات، وازداد الرفض بعد عملية "طوفان الأقصى"، خاصة بعد تزايد الإجرام الصهيوني بحق أهل غزة، ومن هنا يمكن معرفة أن تلك المتغيرات ليست بالجديدة -إلا بمعيار الكم- في معادلة العدوان "الإسرائيلي" بحق الفلسطينيين، لاسيما في غزة التي أصبحت الحرب عليها، منذ 2008، تجري كأنها "جولات"، إلا أن هنالك متغيراً جديداً في هذه "الجولة" من الحرب على غزة، هو كثافة الاحتجاج الشعبي الرفض للجرائم "الإسرائيلية" الذي ينتظم، تقريباً، في أغلب دول العالم العربي والإسلامي.

سنركز في هذه الجزئية على تلك الاحتجاجات التي تجري بالعالم العربي، وكيف انعكست رسمياً في أشكال عدة أبرزها إغلاق السفارات ومكاتب الاتصال "الإسرائيلية" في عدد من الدول العربية واستدعاء سفرائها من "إسرائيل"، فضلاً عن حملات المقاطعة.

تلك المتغيرات التمس رسمتها الحركة الاحتجاجية الشعبية جاءت كرد على العدوان "الإسرائيلي" على غزة، في إثر عملية "طوفان الأقصى"، وذلك للدفع نحو مراجعة اتجاهات التطبيع مع "إسرائيل" في دول العالم العربي والإسلامي، لاسيما في الدول المطبوعة في عام 2020، وركزت تحديداً في حركات الرفض والاحتجاج الشعبي الواسعة التي اندلعت بعدد من دول العالم العربي.

تأتي الهبات الشعبية للشعوب العربية والإسلامية بعد حوالي خمسة عقود، منذ آخر حرب في 1973، اتسمت بتوظيف القضية الفلسطينية بواسطة أنظمة الحكم في الدول العربية في معادلات السلطوية والقمع الداخلي، وبعد عقد كامل من الإحباط تجاه المواقف الرسمية

لأنظمة ما بعد الربيع العربي، "وشعرت مجموعات فلسطينية كبيرة بخيبة أمل" في إمكانية تأثير الربيع العربي في تغيير مسار القضية الفلسطينية عبر مؤسسة الدولة على الأقل من قبل الدول المحيطة بفلسطين كمصر وسوريا.

أبعد من ذلك، انخرطت مجموعة من الدول العربية بعد الربيع العربي (الإمارات، البحرين، السودان، والمغرب) في موجة جديدة من تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" ليعمق ذلك حالة الخذلان تلك.

خرجت الشعوب في أغلب دول العالم العربي رافضة غاضبة جرائم الاحتلال في غزة على إثر عملية "طوفان الأقصى"، في صور تذكر بالحشود التي ملأت الشوارع إبان الثورات الأخيرة، ليعكس هذا الرفض جانباً آخر من صورة هذا المشهد القاتم، وأبعد من ذلك لينسج خيوط التداخل في مواجهة الكيان الإسرائيلي وفي ضوء عملية "طوفان الأقصى" وسياق الحرب الحالية على غزة، تعكس الهبات الشعبية الحالية في أغلب البلدان العربية ذلك التداخل، ولكن في موقع آخر هو الدول العربية، وبشكل لافت في بعض من تلك التي دخلت أنظمة الحكم فيها في عمليات تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، كالأردن والمغرب، بما يعكس فوقية مسارات التطبيع بهذه البلاد.

بالنسبة لمصر، فإن خلخلة مسار التطبيع لا يبدو سهل المنال على المستوى الرسمي لرسوخ علاقات الدولة المصرية مع الكيان "الإسرائيلي" الممتدة لما يقارب الخمسة عقود منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978، بالإضافة إلى تقدم نظام السيسي خطوات في التنسيق الأمني والعسكري مع "إسرائيل".

ولم تخرج مواقف النظام المصري طيلة الحروب السابقة على غزة عن المعهود عنه من الوساطة، إلا أن الحرب الحالية رفعت مستوى مناورة النظام المصري بمسألة العامل الشعبي في تحريك مسألة العلاقة مع "إسرائيل": أولاً للضغط على حلفائه من الدول الغربية و"إسرائيل" بعد أن رشح في السطح خيار تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة نحو الأراضي المصرية، وثانياً لاحتواء الشارع الذي أدرك النظام غليانه، وبلغ ذلك حداً دفع السيسي إلى الدعوة إلى مظاهرات في ساحات محددة بعدد من المدن، في محاولة لاستباق الهبة الشعبية بغية احتوائها وتوظيفها في تناقضات المشهد السياسي الداخلي فيما اصطلح عليه بـ "تفويض

حماية الأمن القومي"، في محاولة لاستعادة التفويض الذي دعا له في 2013 عندما كان وزيراً للدفاع، ولكن الأمر لم يفت على جموع المتظاهرين الذين التقى في خروجهم كلا الأمرين: تعطشهم للتعبير في الفضاءات العامة وممارسة الاحتجاج، وغضبهم من الجرائم "الإسرائيلية" في غزة، وهو ما انعكس في شعارات الاحتجاج: "مظاهرتنا بجد.. مش تفويض لحد" و"تفويض إيه يا عم.. فلسطين أهم".

من المتغيرات التي شاهدناها هي مشاهد تدفق جموع المصريين التواقفة لمعاينة ميدان التحرير من جديد، بعد أعوام من اعتباره أرضاً "ممنوعة من الاقتراب والتصوير" بواسطة السلطوية العسكرية الخانقة، تلك الأشواق وجدت متنفسها في حراك التضامن مع مأساة غزة الحالية، وكان هذا التضامن ملتحمًا مع الشؤون المحلية، وهو ما انعكس في خطاب الهبة الشعبية وشعاراتها: "عيش، حرية، فلسطين عربية".

إن الحركة الاجتماعية الملتفة حول قضية مناهضة التطبيع في مصر أمام تحدي تطوير خطابها بحيث تحافظ على زخم القضية في الخطاب الوطني شعبياً، الأمر الذي يمكن أن يحرز اختراق في ركود النضال الشعبي ضد السلطوية بفتح القضية وربطها بالقضايا المحلية في مواجهة القمع، وإثارة النقاش العام حول كافة قضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تحفيز النقاش، في سياق هذا الاحتجاج المؤود، حول مسألة تهجير مجموعة من أهالي سيناء بوصفها قضية حقوقية وطنية وقضية تصب في مصلحة الاحتلال "الإسرائيلي"، وقضايا التضييق على العمل الإنساني الإغاثي للمنظمات الخيرية المصرية الذي يأتي في سياق التنسيق مع "إسرائيل" في إدارة المعابر، الأمر الذي يثير سؤال السيادة ومساءلة شرعية النظام بالحفاظ عليها، خصوصاً في ظل خطاب التسليح وبناء قدرات مصر العسكرية التي ينتجها النظام المصري، وكل تلك القضايا هي قضايا مطروحة لدى قوى المعارضة المصرية عند نقدها للنظام، ولكنها تنتظر من الحركة المناهضة للتطبيع دمج قضية التضامن مع غزة في نسيجها بهدف الدفع إلى مواقف تتجاوز الموقف المصري الكلاسيكي تجاه غزة القائم في أعلى سقوفه على وساطة الهدنة.

أما الأردن والذي يشهد إحدى أقوى الحركات الاحتجاجية في العالم العربي رفضاً للعدوان "الإسرائيلي" على غزة، وهي حركة -على خلاف مصر ودول عربية كثيرة- لم تخب بعد

فورة الغضب الشعبي العفوي في الأسابيع الأولى، فالمباركة الشعبية الواسعة لعملية "طوفان الأقصى" التي حملتها وسائط الإعلام منذ اليوم الأول، تكثفت، مع تصاعد وتيرة جرائم الحرب، ليحمل خطابها الدعم اللامتناهي للمقاومة والمطالبة بفتح الحدود بالإضافة إلى طرد السفارة "الإسرائيلية" من الأردن وإلغاء التطبيع، الأمر الذي أفرز تحركات رسمية دبلوماسية وإنسانية.

ويثار هنا سؤال حول حدود الخطوات الدبلوماسية وإمكانية البناء عليها خطابيا بواسطة الحركة الاحتجاجية وصولاً إلى موقف أقوى في العلاقة مع الاحتلال "الإسرائيلي"، على الأقل من حيث تأثيره في سياق هذه الحرب على غزة.

وإلى حد ما يمكن قراءة الاحتجاجات الشعبية كعامل رئيس في تصعيد الموقف الرسمي الأردني، مع استصحاب إدراك نظام الحكم لخطر تهجير الفلسطينيين الذي بدأ يرشح كخيار، وموقع الأردن ضمن هذا الخيار كوجهة محتملة لقطاع عريض من الفلسطينيين. وعلى ذكر قديم مسار التطبيع بواسطة نظام الحكم، فإن الأردن، على الصعيد الشعبي أيضاً، به حركة منظمة وقديمة نسبياً في مناهضة التطبيع، وإذا كان تعبير هذه الحركة عن نفسها قد انحسر في شكل حركة المقاطعة التي تضم أكثر من جسم نضالي أبرزها (تجمع اتحرك والأردن يقاطع BDS)، مع الاحتجاجات العفوية المصاحبة لكل جولة حرب على غزة، فقد جاءت الهبة الشعبية الحالية من رفض العدوان "الإسرائيلي" لتعطي حركة المقاطعة زخماً ذو حمولة سياسية أوضح، سواء كان في الاستراتيجيات أو في التوجه.

ويكمن التحدي في سياق هذه الحرب، تطوير استراتيجيات المقاومة الشعبية بحيث تتجاوز سقف مناورات النظام والائتلاف عليها بغية دفعه نحو تصعيدها، وذلك عبر فتح التداول، في ظل هذا التعدد في الأجسام، حول سبل تنظيم حركة المناهضة وإخراجها من دائرة العفوية الموسمية إلى الاستمرارية، ولا يقل عن مسألة التنظيم تطوير خطاب ذو مطالب سقفها أعلى، ولا بأس إن لم تفرز في نهاية الأمر فقط سوى تلويح النظام بقطع علاقاته مع "إسرائيل".

أما المغرب شأنها شأن أغلب الدول العربية، فإن الموقف الرسمي في المغرب لم يشذ في البداية عن الإعراب المبهم عن "القلق العميق من اندلاع الأعمال العسكرية"، ولم يسع المغرب إلا "التعبير عن أسفه وخيبة أمله من تقاعس المجتمع الدولي"، ولكن الحركة الاحتجاجية

تصاعدت في ضغطها الشعبي بحيث أثمرت إغلاق مكتب الاتصال الحكومي في الرباط منذ الأسبوع الثاني للعدوان، هذا إذا استثنينا التحركات الدبلوماسية والإنسانية للنظام.

إلى جانب اليمن والأردن والعراق، تشهد المدن المغربية أحد أكبر الاحتجاجات الداعمة لغزة في الدول العربية، وما يميز الحراك الشعبي في المغرب هو تصاعده وقوة تنظيمه، حيث تعم هذه المظاهرات مجموعة كبيرة من المدن والبلدات المغربية، بالإضافة إلى أن الجسم الذي يتصدر تنظيم هذا الحراك، وهو "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" هو من التنظيم بحيث تتواجد فروعه في أغلب المدن المغربية، وخطابه لديه حساسية عالية تجاه الوجود اليهودي ضمن الكيان الوطني المغربي ويندر فيه خطاب "خيبر يا يهود" في مقابل الجرائم "الصهيونية"، واستطاع ذلك الجسم أن يرفع مستوى الغضب الشعبي لفعل متواصل عبر التنظيم والمطالب التي أفرزت مكاسب مؤقتة، وتضغط الجبهة باتجاه إلغاء التطبيع نهائياً.

إن شعار "فلسطين أمانة.. والتطبيع خيانة" الذي ترفعه الجبهة المغربية لمناهضة التطبيع، وتردده الجماهير المغربية في مواكبها على امتداد المغرب، هذا الشعار يمكن أن يجد عضده في تجذير خطاب الخطر المحلي للاتفاق الثلاثي المغربي-الأمريكي-الإسرائيلي للتطبيع، وذلك بمخاطبة قضاياها وبنوده داخل الأفق الوطني، كقضية الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء على سبيل المثال، والتي تمثل المفصل المركزي في اتفاق التطبيع الثلاثي.

تمتلك الهبة الحالية -إذا ما توفرت على قدر مناسب من التنظيم والخطاب- في المغرب الرصيد الكافي، أخلاقياً وسياسياً، للانطلاق من تفكيك خطاب السيادة الذي تنتجه الدولة المغربية ومناقشة تناقضاته.

أما بالنسبة للشعب السوداني، لم تشهد البلاد خروجاً شعبياً يُذكر، وهذا الأمر مفهوم في بلاد شهدت انقساماً شعبياً وسياسياً حول مسألة التطبيع منذ بروزها إلى المجال السياسي السوداني. وأهم من ذلك، أنها (البلاد) تشهد حرباً وأزمات إنسانية داخلية تفرض على الناس انشغالاً كاملاً بالبلايا الداخلية، وهو انشغال لم تسلم منه حتى القوى الشعبية المنظمة المناهضة للتطبيع، إذ تألفت الجبهة الشعبية لمقاومة التطبيع من طيف واسع من الحركات والأحزاب السياسية، وشملت حتى كتلاً في الائتلاف الحاكم حينها والذي مرر مشروع

التطبيع، بالرغم من ذلك إلا أن الفصيل الذي ظل نشطاً في تنظيم الاحتجاجات منذ تشكيل الجبهة، تمثله التيارات الإسلامية والوطنية المحافظة، وأغلب هذه التيارات مشغولة في الظروف الحالية بالحملة الإعلامية لمساندة الجيش في الحرب ضد الدعم السريع.

بناء على التحليل السابق، تطرح الحالة السودانية - في ضمور حراكها الشعبي مقارنة بالموجات السابقة من الحروب على غزة وبما يجري من حراك عالمي وعربي - تحدياً في مقاربة الغضب الشعبي الداعم لغزة عبر تجديره محلياً في مناهضة التطبيع؛ إذ أن الحركة الاجتماعية المنوطة بمناهضة التطبيع يهددها الانكفاء والمقاربة الجزئية، وعلى المستوى الإيجابي، يمكننا استخلاص درس في الضغط باتجاه بلورة موقف رسمي إزاء مسألة التطبيع مع "إسرائيل"، وهو الدرس المتعلق بضرورة فصل التطبيع عن مسار تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة

أما بالنسبة لدول الخليج المطبوعة كالإمارات والبحرين، فالإمارات لا يوجد حراك شعبي واضح في الموقف أنتجه "طوفان الأقصى"، نظراً لطبيعة النظام القائم الذي يسلب حريات المواطنين ويجرم ويمنع عنهم التعبير عن ذلك تحت أي إطار كان، حتى لو كان ذلك يتعلق بالأمن القومي العربي أو المقدسات أو مستقبل الأمة وغيرها، ناهيك عن موقف الشعب الإماراتي من "طوفان الأقصى" في ظل تطبيع النظام الحاكم في الإمارات مع "إسرائيل".

أما بالنسبة للبحرين فإن تغيرات في الموقف الشعبي البحريني الذي أنتجه "طوفان الأقصى"، فهو لا يبلور ويترجم إلا بمواقف الجمعية العامة البحرينية المعارضة، وقد أبدت وقفات وتنديدات، ولاقت من نظام الحكم في البحرين مضايقات.

لقد شكّل "طوفان الأقصى" انتكاسةً بالغة وغير مسبوقة لقوة الكيان الصهيوني التي فقدت أرجحيتها وتفوقها، وهشمت الطوفان صورة اقتداره، وألحق بها هزيمة استراتيجية من النوع الذي لا يمكن ترميمه أبداً.

- أسس مرحلة جديدة في تاريخ الصراع مع العدو "الإسرائيلي"، ومع مشروع الهيمنة الأميركية في الاقليم، وأحدث تحولاً مفضلياً في ادارة هذا الصراع، وضرب مشروع التطبيع الذي يسعى له الكيان بمساعدة الغرب والأمريكان.

- مثَّل الطُوفان حالة إلهام غير مسبوقه للأمة العربية والاسلامية، وعزز مشروع المقاومة في فلسطين بأبعاده الحضارية والاستراتيجية.
- معركة "طوفان الأقصى" أحييت مجدداً القضية الفلسطينية في نفوس الأمة العربية والأحرار في كل العالم، وأعادت من جديد روح النضال الفلسطيني وعدالة القضية الفلسطينية التي كان يُراد لها الطمس والتغيب والإنهاء.
- شكل "طوفان الأقصى" فرصةً على الصعيد العربي لتكثيف الجهود لمواجهة المشاريع الاستعمارية في الوطن العربي وتوحيد الصفوف لنصرة ودعم فلسطين والحفاظ على مقدرات وثروات الأمة.

تأثير عملية "طوفان الأقصى" على الحكومات العربية والغربية في دعم مسار التطبيع

مثَّل التطبيع العربي الصهيوني منذ عقودٍ مضت أحد المسائل التي تستدعي النقاش الجدلي بين من يعتقد أن السلام مع "إسرائيل" ضرورةً استراتيجية للدول العربية، وبين من يعتبرها حالةً من الانكشاف الأمني الذي قاد -ولازال- إلى حالةٍ من الضعف والترهل في بنية الأمن القومي العربي.

لحظة فارقة تمثلت في حدث السابع من أكتوبر العام 2023، أو كما أُطلق عليه عملية "طوفان الأقصى"، هذا الحدث أوقف عملية التطبيع السريع ظاهرياً، وجاءت العملية على نطاق لم يشهد له مثيل منذ عقود في الصراع مع الكيان "الإسرائيلي"، وأتت غداة حلول الذكرى الخمسين لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، كما أتت في ظل مسعى لإبرام اتفاق تطبيع بين الرياض وتل أبيب، سيكون في حال إنجازه، الأحدث في سلسلة تفاهات بين "إسرائيل" ودول عربية في الأعوام الأخيرة.

لكن جاءت عملية "طوفان الأقصى" لتنسف ذلك التطبيع حيث أثرت بالفعل العملية على مسار التطبيع، إذ تراجعت حدة ذلك السقوط الذي كانت تنجر الأنظمة العربية نحوه، فبنت مواقف قوية لبعض الحكومات وتراجعت علاقات كانت قد أسست مع إسرائيل، وبانت

الدعوة إلى التطبيع في الوقت الذي ترتكب فيه "إسرائيل" إبادة جماعية لسكان غزة أشبه بالخيانة لدماء الفلسطينيين والحق الفلسطيني، وبمثابة تشجيع لـ"إسرائيل" في ارتكاب مزيداً من الإبادة .

من بين ما أحدثته العملية هو عرقلة مسار التطبيع مع السعودية التي كان يسعى له الكيان برعاية ودعم أمريكي غربي كبير، فبعد العملية تراجع السعودية عن التطبيع وتراجعت العلاقات البحرينية مع "إسرائيل"، ونشب خلاف حاد بين الأردن والكيان، وأصبح التطبيع مع العدو ضرباً من الرهان الفاشل.

فعلى صعيد العلاقات الإقليمية، تباطأ مسار التطبيع الإقليمي، وبدأ أن المسار السعودي معلق بإبداء حكومة الاحتلال توجهها لتسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، في حين نأت الإمارات بنفسها عن تصريحات "إسرائيلية" بشأن تحمّل تكلفة إعادة إعمار القطاع.

كما طفا على السطح خلاف "إسرائيلي" مصري بشأن تهجير سكان القطاع والسيطرة "الإسرائيلية" على محور صلاح الدين "فيلاذفيا" ومعبّر رفح.

وبالتوازي، شهدت العلاقة مع الأردن توتراً على خلفية المخاوف من تهجير سكان الضفة والتوجه لتصفية القضية الفلسطينية.

ورغم أن كانت الخلافات السابقة دون مستوى تقويض أوجه التطبيع والسلام السابقة فإن عملية "طوفان الأقصى" كان لها أثر في إبطاء وتيرته المتسارعة، كما أنها جعلت الاتفاقيات مثار تساؤل شعبي بشأن فاعليتها في وقف العدوان.

لقد كان لما بعد السابع من أكتوبر 2023 ارتدادات عالمية من حيث زيادة وعي الشعوب الغربية بما يحدث في فلسطين من سلب للحقوق الأساسية لشعب يعيش تحت الاحتلال، كما زاد الضغط الشعبي الغربي على الحكومات الغربية التي كانت تدعم الكيان بلا شروط. لقد أحدث "طوفان الأقصى" زلزالاً عالمياً في المفاهيم وفي حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أسقط حكومات غربية وأنهى السردية "الإسرائيلية" التي بُنيت منذ عقود والتي تقوم على أن "إسرائيل" دولة ديمقراطية وتدافع عن حقها في الوجود.

تزايد سقوط الأنظمة الغربية المؤيدة للكيان عن طريق الانتخابات والضغط الجماهيري المتواصل في الدول الأوروبية وأمريكا على السياسيين لتغيير مواقفهم تجاه الحرب على غزة كلها تؤشر لتحوّل قادم في مستويات الدعم الذي كانت الدول الغربية تقدّمه لـ"إسرائيل"، وقد بدأت مظاهر هذا التغيّر تؤثر على الكيان الصهيوني، حيث بدأت شحنات الأسلحة التي كانت تُصدّر إلى الكيان من تلك الدول تتناقص نتيجة الضغط الشعبي.

بد التداعيات الاقتصادية

تأثير عملية "طوفان الأقصى" على الاتفاقيات الاقتصادية المرتبطة بالتطبيع

وضع "طوفان الأقصى" عدداً من الدول المُطبّعة في مواجهة التزاماتها مع "إسرائيل" وأوقف مؤقتاً مسار التطبيع، حيث "لا يزال منطق الدول العربية في تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل جلياً حتى في خضم الخطابات الحادة والجهود الدبلوماسية العربية المكثفة التي أثارها حرب غزة، والذي كان بعضها على شكل نهج جماعي".

وكما هو معلوم، فإن التطبيع الاقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني شهد خلال العامين الأخيرين توسعاً كبيراً، وذلك على خلفية إبرام عدد من الدول العربية اتفاقيات تطبيع مع الكيان الصهيوني، ودخول دول أخرى مرحلة التطبيع الاقتصادي غير المعلن.

للأسف، من غير المتوقع أن يتأثر هذا التطبيع بتداعيات عملية "طوفان الأقصى"، بالنظر إلى أن الفترة التي سبقت العملية شهدت اعتداءات متواصلة من المستوطنين على المسجد الأقصى والمصلين فيه، ووصلت أحياناً إلى حد شتم الرسول الكريم [صلوات الله عليه وعلى آله] ومع ذلك، لم تبادر الدول المطبّعة خلال تلك الفترة إلى اتخاذ إجراءات بحق "تل أبيب" أو حتى مطالبتها بالكف عن هذه الممارسات واحترام المقدسات الإسلامية، ولذلك، ليس علينا أن نتوقع مثل هذه الإجراءات في وقت هناك عربياً من يساوي بين المقاومة و"جيش الاحتلال".

استمرار تشبّث الحكومات العربية بالتطبيع مع "إسرائيل"، خصوصاً في الموضوعات الاستراتيجية؛ الالتزام بالمعاهدات، واستمرار العلاقات التجارية، والحوار الدبلوماسي، وعدم تقديم أيّ مساندة استراتيجية للمقاومة.

الحكومات العربية التي طبّعت حديثاً (صفقة أبراهام) مازالت تبني علاقات اقتصادية مع "إسرائيل"، بل ازدادت سرعة التطبيع من خلال المساعدات التي تُقدّمها تلك الحكومات للكيان الصهيوني، فالمغرب الأقصى مثلاً مازال يقيم علاقات اقتصادية كاملة مع "إسرائيل"، فوفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أصبحت "إسرائيل" ثالث أكبر مُورد للأسلحة للمغرب الأقصى في العام 2023، بما يمثل 11% من واردات المملكة من الأسلحة.

كما استفاد المغرب من علاقاته المُحسّنة مع "إسرائيل"، الرائدة في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار المتقدمة، لبناء أسطول الطائرات بدون طيار، والذي يُعتبر الآن ثاني أكبر أسطول في إفريقيا بعد مصر والأمر نفسه ينطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث مازالت العلاقات "الإسرائيلية" الإماراتية في أوج حالاتها على الرغم من حرب الإبادة على غزة.

مصر والأردن مازالتا ملتزمتين بالتطبيع مع "إسرائيل"، بل إن الأردن اتهم بأنه فتح جسراً برياً لتصدير الأغذية للكيان الصهيوني أثناء الحرب على غزة، أما مصر فإنها ترفض فتح معبر رفح لتمير المساعدات الإنسانية المكّدة هناك بحجة أن الطرف الإسرائيلي هو الذي يمنع ذلك.

الانعكاسات على الاستثمارات المشتركة بين الدول المطبّعة والكيان

لاشك أن الاستثمار "الإسرائيلي" مع الدول المطبّعة سيتراجع بعد عملية "طوفان الأقصى" حتى وإن لم تؤثر على اتفاقيات التطبيع الاقتصادي مع الحكومات المطبّعة إلا أن الصحوّة الشعبية لشعوب الحكومات المطبّعة هي من تفرض تراجع ذلك الاستثمار، ومن بين الاستثمارات المشتركة للدول المطبّعة ما تراجع الاستثمار لإنتاج لصحوة المقاطعة الواسعة ومنها ما زال مستمراً كالإمارات.

في هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي والمحلل الاستراتيجي رشيد الحداد: "إن اقتصاد الكيان الصهيوني والدول المطبّعة معه لن يكون في منأى عن انعكاسات أحداث غزة وعملية "طوفان الأقصى"، مؤكّداً أن "الشعوب العربية في أكثر من دولة بدأت تفعيل المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية والأمريكية".

وتؤكّد التقارير أن "الاقتصاد الصهيوني يعاني من حدة التراجع على المدى القريب

والمتوسط، وإذاً ما استمر العدوان على غزة، فسيصل التراجع إلى المدى البعيد، ولن تكون الدول المساندة للكيان بعيدةً عن بأس المقاطعة وقطع العلاقات التجارية“.

ويضيف الحداد في تصريح خاص لصحيفة "المسيرة" أن "بعض الأنظمة العربية عطّلت إتفاقية المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية الصادر عن الجامعة العربية، عام 1951م، التي تم إفراغها من مهامها في تسعينيات القرن العشرين"، لافتاً إلى أن "عملية "طوفان الأقصى" وأحداث غزة كشفت الدول المطبّعة بشكل كبير، وكشفت عن وجود واستمرار المكاسب التجارية التي كانت ذاهبة نحو التطبيع، بالإضافة إلى أنها مثلت ردعاً للكيان الصهيوني من بعض الدول التي منعت طائرات كيان العدو من المرور بأجوائها، كسلطنة عمان، وأعدت مرةً أخرى تفعيل المقاطعة الاقتصادية بشكل مرتفع خاصّةً في الدول التي كانت قد تراجعت في العمل باتفاقية المقاطعة مثل دول الخليج، وحدّت من عمليات التطبيع“.

ويتابع الحداد: "نؤكّد أن اتّفاق "أبراهام" كان الهدف الأساسي منه اختراق الأسواق العربية بالمنتجات الصهيونية، لكن العملية أفشلت ذلك بما فيها اتّفاق الإمارات مع الكيان برفع التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار سنوياً لصالح الكيان الغاصب ومنتجاته، في السوق العربية، وسبق لها أن حقّقت نهاية العام الماضي 5 مليارات دولار، لكن العملية شكّلت تراجعاً كبيراً جداً، وفقاً لتقديرات اقتصادية في هذا الجانب“.

ومن جانب آخر أصبحت الاتّفاقية -كما يقول الحداد- بحكم تداعيات عملية "طوفان الأقصى" منتهية بشكل كلي، وهذا سيدفع ببعض الدول التي كانت لديها علاقات من تحت الطاولة مع الكيان إلى التراجع، وهناك توجّه عربي لعدم التبادل التجاري مع الإمارات، ولعدم استيراد المنتجات الإماراتية بحكم أنها منتجات صهيونية معلّبة إماراتياً، من جبل علي، ونؤكّد على وجود صحوة عربية كبيرة جداً، وتنعكس بالتالي على الاقتصاد الصهيوني.

ويردف الحداد "بل إن ما يزيد التأثير على الاقتصاد الصهيوني في هذه المرحلة هو منع وصول السفن التي كانت تمر عبر البحر الأحمر إلى ميناء "أم الرشراش" وهي قادمة من الإمارات؛ بفعل الموقف اليميني المساند لغزة، فلم تعد ترسو في هذا الميناء أية سفينة، وهذا يؤدي إلى مضاعفات اقتصادية كبيرة، تشمل الإمدادات التجارية والعسكرية وتمس كلّ الجوانب الخدمية والسلع الأساسية للكيان“.

من جانبه يشير الخبير في الاقتصاد السياسي نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ "العربي الجديد"، إلى أن حرب غزة تضع شركاء الاتفاق الإبراهيمي أمام خيارات صعبة، إذ لا تستطيع الدول المطبعة أن تتجاهل الغضب العربي الجماهيري من جرائم العدوان الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه فإنها تسعى للمحافظة على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع إسرائيل.

ويضيف أن موقف الإمارات تحديداً يتلخص في أن الحرب والسياسة يجب فصلهما عن مسار التطبيع الاقتصادي، بينما يبدو موقف البحرين منطوياً على قدر من التمايز، إذ قامت بتعليق الروابط الاقتصادية مع "إسرائيل"، وفي كل الأحوال فإن المستقبل طويل المدى لتطبيع الدولتين اقتصادياً مع "إسرائيل" يعتمد على نتائج وتبعات الحرب، وليس على كلفتها وخسائر البنك المركزي والاقتصاد الإسرائيلي.

وبلغ حجم التجارة البينية بين الإمارات و"إسرائيل" 2.5 مليار دولار عام 2022، وتوقع الإمارات رفع حجم هذا التبادل ليصل إلى 10 مليارات دولار بحدود عام 2030، وفي مارس/ آذار 2023، تم الإعلان عن توقيع أول اتفاق للتجارة الحرة بينهما، والذي نص على إعفاء 96 من البضائع والسلع من الضرائب أو تخفيضها، وسمح للشركات "الإسرائيلية" بالمشاركة في المناقصات الحكومية بدولة الإمارات، وهو ما يراه إسماعيل مؤشراً إلى أن أبوظبي اتخذت قراراً استراتيجياً باستمرار التطبيع مع "إسرائيل"، بصرف النظر عن أي تطور سياسي يتعلق بالقضية الفلسطينية.

أعلنت تركيا بعد عملية "طوفان الأقصى" واستمرار المجازر بحق سكان غزة، تعليق مشاريع مشتركة بينها وبين "إسرائيل" في مجال الطاقة، وذلك رداً على "مجازر" الأخيرة بحق السكان المدنيين في قطاع غزة، وذلك تزامناً مع تطورات أخرى على الصعيدين السياسي والتجاري والدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب.

هذا القرار جاء أيضاً بالتزامن مع إلغاء وزير الطاقة التركي ألْب أرسلان بيرقدار زيارته إلى تل أبيب.

ويعدّ التعاون الطاقوي أحد أبرز محركات ودوافع توقيع اتفاقية التطبيع بين البلدين عام 2016، لكن امتناع "إسرائيل" آنذاك عن تقاسم تكلفة مدّ خطوط أنابيب الغاز "الإسرائيلي" التي كان من المخطط نقلها إلى أوروبا عبر تركيا، أدى إلى تأجيل تنفيذ المشروع.

وتشير التقارير إلى أن "إسرائيل" لديها نحو 750 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز المؤكدة وحوالي 50 مليون برميل من النفط، وتخطط لنقل نحو 10 مليارات متر مكعب سنوياً من حقل غاز ليفيathan إلى السوق الأوروبية.

تعرضت العلاقات الاقتصادية المصرية "الإسرائيلية" لضربات موجعة منذ اللحظات الأولى للعدوان على غزة، إذ توقفت حركة الطيران بين تل أبيب والقاهرة، وأصبح سفر السائحين في اتجاه واحد للخروج من سيناء (شمال شرق مصر) براً إلى إيلات، وأوقفت "إسرائيل" 20% من إمدادات الغاز، بينما تعطلت حركة دخول السلع والمنتجات، ويراهن الداعون إلى مقاطعة "إسرائيل" على إفاقة النظام في ظل المخططات "الإسرائيلية" لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة باتجاه مصر.

كذلك تراجعت واردات مصر من الغاز "الإسرائيلي" بنسبة 20%، ليصل إلى حوالي 650 مليون قدم مكعب يومياً، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، حيث أمرت سلطات الاحتلال بإغلاق حقل "تامار" الرئيسي للغاز الذي تديره شركة "شيفرون" الأميركية بمنطقة شرق البحر المتوسط، والذي يمد مصر بالغاز.

ويرى هاني الحسيني، الخبير الاقتصادي، أن "المقاطعة الاقتصادية لن تنفذ بسهولة" في ظل حرص النظام المصري على استمرار تدفق الغاز من الآبار "الإسرائيلية"، وارتباط صفقة الغاز باتفاقيات دولية، ترعاها الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، بما يعني صعوبة أن تتجه الحكومة إلى وقف هذا المشروع.

ج- التداعيات الاجتماعية والإعلامية

تأثير العملية على الرأي العام العربي

شكلت عملية "طوفان الأقصى" لحظة تاريخية مفصلية أرجعت القضية الفلسطينية إلى سلم أولويات الرأي العام العربي، فبعد سنواتٍ من التراجع الإعلامي والاجتماعي على تناول الحق الفلسطيني نتيجة لاتفاقيات "التطبيع" المتتالية التي وقعتها بعض الحكومات العربية مع الكيان الصهيوني، وبعد انتظار اللحظة الأخيرة لإنهاء مسألة العودة وحلّ الدولتين،

جاء "طوفان الأقصى" ليُنهي كل المؤامرات التي كانت تُحاك ضدَّ حقَّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المحررة والمستقلة.

ووفق آخر استطلاع للرأي العام العربي بعد عملية "طوفان الأقصى" أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أكد أن الرأي العام العربي متوافق بنسبة أكبر من 84% على أن سياسات "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأنهم يرفضون إقامة علاقات طبيعية مع حكومة الاحتلال لأسباب مرتبطة بطبيعتها الاستعمارية والعنصرية والتوسعية.

لكن من يتابع صورة العالم العربي اليوم يُدرك أن اندفاع النظام الرسمي العربي نحو التطبيع منذ 3 أعوام لم تُغيّر شيئاً في رؤية الشارع، فالجماهير العربية الراضية للتطبيع لا تزال تضغط على حكوماتها لاتخاذ مواقف أكثر دعماً للقضية الفلسطينية، والحكومات تضطر إلى مواءمة مواقفها وإصدار البيانات الراضية للتطبيع، وذلك تجنباً لخسارة المساندة الشعبية.

ويظهر الاستطلاع إلى أن الشباب العربي مهتم بأجهزة التلفاز في المقاهي العربية، المثبتة على القنوات الإخبارية التي تعرض كل مستجدات عمليات المقاومة وتبعاتها والتظاهرات الضخمة التي تهتف باسم فلسطين في صنعاء وعمّان والمنامة والرباط وتونس، تعرض مشاهد ربما لم يختبرها الشارع العربي منذ أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

تلك المؤشرات كافة، مضافاً إليها نشاط الشباب العربي في مواقع التواصل، والإعلان عن تأييد كل عملية جديدة تنفذها المقاومة، واستدعاء صور القائد سمير قنطار في لبنان، والمجند محمد صلاح في مصر، والمهندس محمد الزواري في تونس، أصابت التيار المؤيد للتطبيع بالصدمة، إذ تبين لهم بالتجربة العملية أن الجهود التي بذلتها وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بهدف حرف بوصلة الشعب العربي ضاعت هباءً.

ويعتقد 36% من مواطني المنطقة العربية -حسب نتائج الاستطلاع ذاته- أن الإجراء الأهم للحكومات العربية لإيقاف العدوان على قطاع غزة يتمثل في قطع هذه الحكومات علاقاتها مع إسرائيل أو إلغاء عمليات التطبيع معها، في حين رأى 14% من المستجيبين أنه يتمثل في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من دون موافقة إسرائيل، وحبذ 11% استخدام

سلاح النفط من أجل الضغط على إسرائيل ومؤيديها.

وأبرز الاستطلاع أن الرأي العام العربي اعتبر 35% من المستجيبين أن السبب الأهم للعملية هو استمرار الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية، في حين عزاها 24% إلى الدفاع عن المسجد الأقصى ضد استهدافه، ورأى 8% أنها نتيجة لاستمرار حصار قطاع غزة. وتنوعت آراء المستجيبين الآخرين بين تحرير المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية" (6%)، وضد استمرار الاستيطان واتساعه في الأراضي الفلسطينية (5%)، وعدم اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الفلسطينيين واستمرار الاحتلال (4%)، ورفض "إسرائيل" إقامة دولة فلسطينية (4%)، وغيرها من الآراء بنسب ضئيلة.

كل هذه الأحداث التي ظهرت في الشارع العربي شكلها "طوفان الأقصى" وجعل الرأي العام العربي يرفض العلاقات مع "إسرائيل" وكل أشكال التطبيع، وهذه أحد التداعيات الاجتماعية لـ "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".

من جانب آخر فإن الحديث عن السلام الإقليمي والتطبيع الذي سبق الطوفان لم يعد قائماً ومقنعاً؛ لأن الأنظمة العربية التي كانت متحفزة للتطبيع باتت غير قادرة على تجاوز مظلومية الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام العربي والإسلامي، علاوة على أن خطرسة نتياها هو تشكل هي الأخرى عائقاً أمام هذه الأنظمة التي اكتشفت بفعل الطوفان أيضاً أن "إسرائيل" لا تستطيع حماية أمنها، فكيف لها أن تقدم الأمن والحماية والتكنولوجيا لحلفائها المفترضين من العرب؟

دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في تشكيل المواقف الشعبية

لقد شكلت وسائل الإعلام التقليدية و الجديدة بعد عملية "طوفان الأقصى"، المواقف الشعبية للجمهور العربي والإسلامي الرفض لمسار التطبيع مع العدو الإسرائيلي، فما أظهرته من مشاهد لأبطال الطوفان أثناء اقتحامهم المواقع "الإسرائيلية" حمست الشارع العربي وأعدت القضية الفلسطينية إلى الواجهة وجددت الموقف الشعبي الرفض للتطبيع مع العدو الإسرائيلي.

فمنذ أن شنت المقاومة هجومها الأول ضمن معركة "طوفان الأقصى" بدأت معه معركة أخرى في الفضاءات الإعلامية والإلكترونية وهي معركة الخطابات وحرب السرديات، وكان من الغريب أن تنتقل تلك المعركة إلى الأوساط "العربية-العربية"؛ إذ يشهد الخطاب العربي تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة حالة من الاختراق الصهيوني المتزامن مع والسابق لموجة التطبيع من بعض الدول العربية ضمن موجة التطبيع الثالثة.

ومما يسترعي ويستدعي التوقف عند طبيعة تحولات ذلك الخطاب وسردياته رصد التغطية الإعلامية العربية لعملية "طوفان الأقصى" وأهم مستجداتها ضمن تغطيتها لقضية طالما وُصفت بكونها قضية الأمة الأولى، ويستدعي المنطق أن يكون الإعلام العربي على قلب رجل واحد في تغطية المستجدات الميدانية والسياسية والإنسانية للقضية الفلسطينية، وتقديم تغطية إعلامية عربية إسلامية تدعم سردية مقاومة الاحتلال وفضح جرائمه وانتهاكاته بحق الفلسطينيين.

إلا أن ذلك تغير جزئياً على نحو ما تغيرت معه الاتجاهات الإعلامية في ظل الموجة الجديدة من التطبيع، ولكن هذه الموجة جاءت مختلفة عن سابقتها متجاوزة لدول الطوق، ومع دول لم تشهد حالة حرب مع الكيان الإسرائيلي، كما أنها جاءت مختلفة في اتجاهاتها الإعلامية التي هيمن عليها التحامل على المقاومة والتحرز من مهاجمة الاحتلال أو التحرز من تغطية أعمال وخطاب المقاومة.

التضييقات التي مارستها meta متمثلة في فايسبوك وإنستجرام، جعل الناشطين والناشطات يلجأون إلى موقع تليجرام وموقع X (تويتر سابقاً) بفضل مساحة الحرية الموجودة في هذين الموقعين وتم استغلال هذه المساحة لنشر السردية الفلسطينية للقضية ضد السردية الغربية التي تساند "إسرائيل" وتدعمها وتقر أن ما فعلته حماس يصنف كعمل إرهابي متناسين أن الشعب الفلسطيني كان عرضة لكل أنواع العدوان والتهجير القسري منذ 75 سنة.

إن دور وسائل التواصل الاجتماعي كان كبيراً في تعرية النفاق الغربي وازدواجية المعايير التي يتعامل بها مع الضحايا، فحقوق الإنسان ليست للجميع وحق الدفاع عن النفس وتقرير المصير ومقاومة الاحتلال هو حكر على بعض الشعوب (مثل موقفهم من أوكرانيا) دون غيرها، وجرائم الحرب وقصف السكان المدنيين والمستشفيات يعاقب عليها القانون الدولي

الإنساني، ولكنه لا يعاقب الكيان الصهيوني الذي لم يلتزم بأى معاهدات أو قوانين دولية وكأنها دولة فوق القانون وفوق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها.

فضحت هذه الازدواجية في المعايير تأكل النظام الدولي – القائم على المعايير عموماً – بما فيه القانون الدولي الإنساني وآلياته بما فيها مجلس الأمن، فهجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر، وبعدها حرب "إسرائيل" ضد القطاع، أججت الغضب حول العالم، وخرجت تظاهرات مؤيدة للفلسطينيين، واستطاعت وسائل الإعلام عبر الكاميرا والهواتف الخلوية والمراسلين توثيق الإبادة الجماعية والمجاعة الانسانية والكارثة الصحية، مما انعكس في العديد من المظاهرات الدولية والإقليمية والانتفاضات الشعبية ضد الحكومات الغربية، لوقف الدعم الأميركي والأوروبي لإسرائيل، وتحولت جميع الساحات بفعل سلطة الإعلام إلى منصات داعمة للقضية الفلسطينية.

لقد ساهمت وسائل الإعلام في دعم القضية الفلسطينية وتحولت لسلاح مؤثر في مواجهة الادعاءات "الإسرائيلية"، وعملت كأداة فعالة في إدارة الحرب من خلال حشد التأييد الشعبي العالمي مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف الحرب على غزة.

أثمر هذا الضخ الإعلامي الكبير في منصات التواصل الاجتماعي وما قدمه المؤثرون من نشر صور آثار العدوان والدمار ونقل الصورة كاملة إلى العالم عبر صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، أثمر أثراً بالغاً في حشد المظاهرات في الشوارع وفي تحريك الرأي العام تجاه القضية وفي فشل الاحتلال إعلامياً بكل أشكاله في الحرب الأخيرة وخسر روايته حتى في الأوساط التي كانت منحازة إليه في البداية، وبحسب شركة ميغ أي أي للتحليل فإن 83 بالمئة من منشورات التواصل الاجتماعي أصبحت ضد "إسرائيل".

تأثير عملية "طوفان الأقصى" على المدى القصير والطويل لمسار التطبيع

شكّلت عملية "طوفان الأقصى" ضربة قوية لمشاريع التطبيع مع العدو الإسرائيلي، ومما لا شك فيه فقد خلقت تداعيات على المدى القصير والطويل على مسار التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".

وأصبحت معركة "طوفان الأقصى" حدثاً تاريخياً مفصلياً في المنطقة، ستبقى ارتداداتها إلى أمد طويل يغيّر معه مجرى الأحداث المقبلة، لكن أول انعكاس له أنه أعاد إحياء القضية الفلسطينية بقوة، لتصدر الاهتمامات من جديد، أما الارتداد الثاني، فكان أن أظهر فشل مشروع "دمج إسرائيل" بالمنطقة، وعرى وفضح مشروع التطبيع و"السلام" المزعوم.

- في إشارة واضحة لتأثير عملية "طوفان الأقصى"، لمساعي التطبيع، قال وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" بعد يوم من العملية، إن "عرقلة التطبيع المحتمل للعلاقات بين إسرائيل والسعودية ربما يكون من دوافع الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل"، وهو ما عاد وكرره في مؤتمر صحفي حول نتائج زيارته للأراضي المحتلة.
- تصعب الأمر على الحكومات العربية التي لن يكون من السهل عليها أن تذهب إلى التطبيع خلال الحرب أو حتى بعد انتهائها بوقت قليل على جثث عشرات آلاف من الشهداء الفلسطينيين.
- حالة التضامن مع الفلسطينيين وحالة العزلة التي يعاني منها الكيان على الساحة العالمية تعد بيئة غير مناسبة لإقدام الحكومات العربية على التطبيع.
- أن عملية "طوفان الأقصى" قد لا توقف مسار التطبيع نهائياً إلا أنها لا شك عززت من شروطه لصالح فلسطين، والأهم من ذلك أنها حدّت من تأثير التطبيع وإن جرى تنفيذه، أي أن التطبيع صار فارغاً من مضمونه، فلا يمكن التعايش مع الكيان الإسرائيلي باعتباره جزءاً طبيعياً من المنطقة كما كان هدف التطبيع المنشود، وفي المقابل تصدّرت فلسطين إلى واجهة الاهتمام العالمي بعدما كانت مغيبة لعقود من الزمن.
- كونت عملية "طوفان الأقصى" رأي عام واسع في الوسط العربي يرفض التطبيع مع

إسرائيل ويطالب بقطع العلاقات معها ومقاطعتها، والرأي العام الذي تكون ضد "إسرائيل" ليس بالسهل تجاوزه أبداً.

• خلقت عملية "طوفان الأقصى" توترات في مسار التطبيع مع الدول المطبعة مثل الأردن والبحرين وتركيا، حيث عقدت من التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل وتم سحب بعض السفراء وقطع العلاقة الدبلوماسية.

• تراجع مستوى التطبيع الاقتصادي خاصة مع تركيا التي تشكل أكبر سوق تجاري لمنتجات الكيان، حيث تم قطع العلاقة والاستثمار في المجال الاقتصادي بعد عملية "طوفان الأقصى".

• حسب خبراء دوليين، فإن مستقبل التطبيع أكثر قتامة من الماضي، ولن تتقدم عملياته ليس فقط على المدى القصير، بل حتى على المدى الطويل، كما أن عملية "طوفان الأقصى" غيرت الكثير من المعادلات في مجال تطبيع العلاقات بين القادة العرب والصهاينة.

لهذا، وبعد عام من عملية "طوفان الأقصى" وبمعكس الاتجاه الذي كان يريده الكيان الصهيوني وحلفاؤه، فإن النتائج اتخذت مساراً معاكساً من حيث عودة الحديث بقوة في الأوساط السياسية والشعبية والفضاءات الإقليمية المستقلة عن مبادرات قانونية لتجريم التطبيع و سن وتفعيل قوانين تمنع إقامة علاقات سياسية وأي نوع من الاتصال مع الكيان، إذ كانت كتلة من نواب البرلمان التونسي قد طرحت في نوفمبر 2023 مشروع قانون "منع الاعتراف والتعامل مع الكيان الصهيوني"، وقعه 97 نائبا، وفي الكويت سعت الأغلبية النيابية إلى طرح مشروع قانون يستهدف تغيظ تجريم التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وفي ليبيا سارع نواب في مجلس النواب إلى تقديم مقترح نص قانون يجرم كل أشكال التطبيع مع الكيان.

التغيرات المحتملة في استراتيجية الكيان ناحية التطبيع

الهدف الاستراتيجي الذي يسعى له الكيان "الإسرائيلي" ليرسم وفق إطار مستقبله ويبني على أساسه التغيرات، هو النصر وإعادة صورته الهشة التي كشفتها عملية "طوفان الأقصى"، ويعتبر تحقيق الانتصار في الحرب التي يخوضها لأكثر من عام أبرز رهاناته لتجديد مسار التطبيع، فالتطبيع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان قويا بالقدر الذي يكون هو أقوى كيان في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا ما حقق ذلك فمن بين تلك التغيرات المحتملة في استراتيجية الكيان تجاه التطبيع يمكن أن تشمل عدة جوانب:

1. **تحسين العلاقات الدبلوماسية:** قد يسعى الكيان إلى تعزيز علاقاته مع دول عربية أخرى لتحقيق مزيد من التطبيع، مستفيداً من العلاقات السابقة مع دول مثل الإمارات والبحرين.
 2. **التعاون الاقتصادي:** يمكن أن تشمل الاستراتيجيات الجديدة التركيز على التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المشتركة، مما قد يجعل التطبيع أكثر جاذبية للبلدان الأخرى.
 3. **التبادل الثقافي:** قد يتم التركيز على تعزيز التبادل الثقافي والفني مع الدول العربية لتعزيز الفهم المتبادل وتقليل التوترات.
 4. **الأمن الإقليمي:** قد تتمحور الاستراتيجية حول التعاون الأمني لمواجهة تهديدات مشتركة، مثل التحديات من إيران أو الجماعات المتطرفة.
 5. **الضغط الدولي:** قد يحاول الكيان استغلال الضغوط الدولية لتعزيز موقفه في عملية التطبيع، مثل الدعم من الولايات المتحدة أو حلفاء آخرين.
 6. **المسار الفلسطيني:** قد تتضمن الاستراتيجية جهوداً لتحسين الوضع الفلسطيني، سواء من خلال المبادرات الاقتصادية أو السياسية، لدعم التطبيع مع دول عربية.
- هذه التغيرات يمكن أن تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وقد تختلف من فترة لأخرى بناءً على الظروف السائدة.

الموقف الأمريكي من مسار التطبيع في إطار "طوفان الأقصى"

يعلم الجميع أن مشروع التطبيع والتقارب العربي "الإسرائيلي" منذ بدايته الأولى، هو مشروع أمريكي، إذ تسعى الولايات المتحدة عبر حكوماتها المتعاقبة إلى دمج الكيان الإسرائيلي في المنطقة، حيث تعتبره قاعدة متقدمة لها في المنطقة، يخدم مصالحها الاستعمارية ويحقق أهدافها العدوانية ضد الأمة الإسلامية، ولأنّ كان "طوفان الأقصى" شكّل ضربة كبيرة للمشروع الأمريكي في المنطقة الذي تسعى له منذ عقود، فقد جاء الموقف الأمريكي من عملية "طوفان الأقصى" هو الموقف الأبرز الداعم للكيان الإسرائيلي في كل المجالات، ومن بين تلك المجالات وأهمها، موقفه من مسار التطبيع في إطار عملية "طوفان الأقصى".

فما قبل عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023م، كان التقييم الأمريكي للأوضاع في الشرق الأوسط أنّها تسير باتجاه مواتٍ للمصالح الأمريكية، حتى أنّ "جو بايدن" عندما شرع في رحلته الأولى إلى المنطقة كرئيس في 2022م، أشاد بحقيقة أنّها المرة الأولى منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م، التي يزور فيها زعيم أمريكي المنطقة دون مشاركة القوات الأمريكية في مهام قتالية.

وهذا ما أكّده أيضاً مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان، قبل أيام قليلة من "طوفان الأقصى"، بقوله إنّ الشرق الأوسط أصبح أكثر هدوءاً اليوم ممّا كان عليه منذ عقدين من الزمن، وأشاد بقدرة الولايات المتحدة على التركيز على الأولويات الإستراتيجية خارج الشرق الأوسط.

لقد كانت كل اتفاقيات التطبيع التي حدثت تتم برعاية أمريكية مباشرة، بدايةً من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 في ظل إدارة جيمي كارتر، مروراً بلقاء شمعون بيريس عام 1985، وصولاً إلى الاتفاق السري عام 1987 في ظل إدارة رونالد ريغان، بقيت الولايات المتحدة متربصة بفرصة حقيقية لإطلاق قطار التطبيع في الشرق الأوسط، حتى تمكنت إدارة ترامب من تحقيق اختراق تاريخي في عملية التطبيع من خلال "اتفاقيات أبراهام"، حيث ضمت أربع دول عربية هي: البحرين والإمارات والسودان والمغرب في فترة قصيرة من أغسطس/آب حتى ديسمبر/كانون الأول 2020، وكانت الولايات المتحدة تسعى لإبرام اتفاق تطبيع بين السعودية و"إسرائيل".

بعد عملية "طوفان الأقصى" صرح وزير خارجية أمريكا إلى أن أحد مساعي "طوفان الأقصى" هو إفشال مساعي إدارة بايدن في توقيع اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل ، وأكد في جولات عديدة قام بها "بليكن" إلى أن الولايات لازالت تسعى لتحقيق "اتفاقيات السلام" حسب تعبيره - بين الدول العربية وإسرائيل وهي ملتزمة ومستعدة لتقديم الضمانات.

وسعت الولايات المتحدة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى تدارك تداعيات "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع مع الاحتلال، عبر جولات دبلوماسية مكوكية قادها وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، طاف فيها على أهم دول الإقليم، السعودية ومصر والأردن والإمارات والبحرين وتركيا وسواها، واستهدف عبرها حث دول الإقليمية المطبعة على الالتزام باتفاقيات التطبيع رغم الجرائم الصهيونية، ودفع الدول التي لم تطبع بعد للتطبيع بأسرع وقت ممكن، كما عمل على توطيد أسس التطبيع الإقليمي وتوسيعه ليشمل جميع الجوانب الممكنة.

بعد عملية "طوفان الأقصى" زار الرئيس الأمريكي بايدين كيان الاحتلال وصرح أن "العمل على حل الدولتين مهم اليوم أكثر من أي وقت مضى في إشارة للعمل على ترويج التطبيع.

و في تصريحات لصحيفة "يديعوت أحرونوت الإسرائيلية"، عقب "طوفان الأقصى" يقول السفير الأمريكي لدى "إسرائيل"، إن هدف الولايات المتحدة هو التغلب على الأزمة والعودة إلى المسار الأصلي، وفقا لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل".

وأوضح عن صفقة التطبيع السعودية "الإسرائيلية" المحتملة، قائلا: "لهذا السبب قررت اتخاذ هذا الموقف في المقام الأول، وللخروج من هذه الفترة من الظلام الرهيب، يجب أن تكون هناك رؤية لشيء أفضل ومستدام ومستقر وأكثر أمانا لإسرائيل والمنطقة".

وأصر على أن "النافذة لا تزال مفتوحة للتوصل إلى اتفاق، على الرغم من أنه سيصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت، حيث تكثف الرياض انتقاداتها لمواصلة إسرائيل الحرب في غزة".

وتسعى إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدين إلى التوسط في اتفاق تطبيع بين السعودية و"إسرائيل" يشمل توفير ضمانات أمنية أمريكية للمملكة ضمن اتفاقات ثنائية أخرى بين واشنطن والرياض.

ومن المقرر أن تنتهي ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن المنتمي للحزب الديمقراطي في 20 يناير، أي مطلع 2025، وتبدأ ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، وهي التي سعت إلى اتفاق أبراهام التي ألحق بعض الدول العربية في مسار التطبيع، ومن المؤكد أنها ستسعى لإكمال ذلك الاتفاق مع دول عربية أخرى .

الموقف الأوروبي من مسار التطبيع في إطار "طوفان الأقصى"

تنعكس تعقيدات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني، وتتغير المواقف من دولة لأخرى، حيث كانت ألمانيا وبريطانيا هي الأقرب إلى موقف الولايات المتحدة، في حين ترفض بعض الدول الأوروبية السياسات "الإسرائيلية" في الاحتلال والقتل، إلا أنها لازالت تدعو إلى حل الدولتين، حيث تبدا الدول الأوروبية أكثر توافقاً مع القرارات الأممية التي ما تفتىء إلا أن تذكرها مع كل بيان بشأن الحرب في فلسطين.

من هذه المواقف ما دعى إليه رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، حيث قال "لا بد وأن يكون العمل على تطبيق حل الدولتين وتوقيع اتفاقات تطبيع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى حتى تعيش المنطقة في سلام"، معرباً عن قناعته بضرورة ممارسة كل الضغوط على "إسرائيل" وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والأطراف الأخرى حتى يتم التوصل لوقف إطلاق النار وتحرير الأسرى، مؤكداً أنه لا توجد حلول أخرى سوى وقف إطلاق النار واستعادة الأسرى وتطبيق حل الدولتين، وقال إن على أوروبا ودول الخليج والولايات المتحدة والأطراف الأخرى في المنطقة أن تدعم مسار التطبيع، مضيفاً: "تظل أوروبا ملتزمة بدعم حل الدولتين، معتبرة أنه الحل الأمثل لتحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

وفي بيانات متعاقبة للاتحاد الأوروبي بعد عملية "طوفان الأقصى" يؤكد الاتحاد دعمه أي جهود دبلوماسية تهدف إلى استئناف المفاوضات، وتعتبر أن التطبيع يجب أن يترافق مع خطوات ملموسة نحو تحقيق السلام.

و تسعى الدول الأوروبية إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية لدعم جهود التطبيع مع "إسرائيل" والتشجيع على دمجها في المنطقة.

بشكل عام، تحاول أوروبا تحقيق توازن بين دعمها للكيان الصهيوني واهتمامها بحقوق الفلسطينيين، مع التأكيد على أهمية التطبيع بين الكيان والدول العربية.

النظرة المستقبلية لمسار التطبيع بعد "طوفان الأقصى"

من المؤكد والذي لا يدع مجالاً للشك، فإن النظرة المستقبلية لمسار التطبيع بعد "طوفان الأقصى"، قد تختلف بالنسبة للحكومات من بلد إلى آخر، في حين تظل ثابتة، بالنسبة للشعوب خاصة تلك التي ترفض التطبيع وتجّرمه، وفيها تأثير كبير للرأي العام.

ولأن النظرة المستقبلية لمسار التطبيع مهمة جداً، وهي لا تُبنى إلا وفق معلومات دقيقة تنتجها دراسات علمية متخصصة، فسوف نسرد تقريرياً نتائج بعض تلك الدراسات.

وفق عدد من الدراسات، ربطت مستقبل مسار التطبيع بعد "طوفان الأقصى" بصمود المقاومة الفلسطينية، أمام الصلف "الإسرائيلي" المراهن على كسرها وهزيمتها، حيث رأت هذه الدراسات، أن صمود المقاومة في غزة وتحقيقها الانتصار إضافةً إلى الهزيمة التي ألحقها به في اليوم الأول من المعركة، سوف يعزز من النظرة المستقبلية الراضية لمسار التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وسوف تمتد هذه النظرة إلى المدى الطويل، وتنحصر دعاوى التطبيع، وتبرز دور المقاومة وحضورها في العلاقات الإقليمية والدولية، والعكس كذلك إذا ما انتصرت "إسرائيل" وحققت أهدافها.

في حين، ذكرت دراسات أن النظرة المستقبلية لمسار التطبيع في المجتمعات المقاومة الراضية للتطبيع قد تظل ثابتة، بل وتزداد ثباتاً ورفضاً لمسار التطبيع كيف ما كانت نتائج الحرب، وهذه المجتمعات هي أساساً رافضة للكيان الإسرائيلي وجودياً على أرض فلسطين، وهي في حرب معه، ولا يمكن أن تغيّر من نظرتها المستقبلية تجاه مسار التطبيع.

هذه الدراسات، ركزت أيضاً على ثبات النظرة الراضية لمسار التطبيع في المجتمعات والشعوب التي تتمتع بحرية أكبر وفيها للرأي العام تأثير كبير، حيث ثبات هذه النظرة الراضية و المناهضة لمسار التطبيع، أنتجت عملية "طوفان الأقصى" وما لحقها من أحداث. أما دراسات أخرى لعدد من الباحثين، فقد رأت، أن النظرة المستقبلية لمسار التطبيع، تتغير وتختلف خاصة عند تلك الحكومات و الأنظمة الدكتاتورية، وهي ما أن تقف الحرب حتى تسارع إلى التطبيع، رغبةً في التقرب إلى الأمريكي وإرضاءً له.

هذه الدراسات استشهدت، بغياب الرأي العام وغياب التحركات الشعبية الراضية للعدوان على غزة لأكثر من عام.

وبالنسبة لأبحاث مراكز الدراسات "الإسرائيلية" في السياسة العربية تجاه "إسرائيل" بينت: توجهات الأنظمة السياسية العربية تجاه القضية الفلسطينية من ناحية، وتوجهات الرأي العام العربي تجاه الموضوع ذاته من ناحية مقابلة.

ونظراً لطبيعة النظم السياسية العربية ذات المنحى الاستبدادي، فإن المنظور "الإسرائيلي" للمدى الزمني المباشر أو القصير، يتركز على استثمار توجهات الأنظمة، على أمل التغيير التدريجي والممنهج في توجهات الرأي العام؛ من خلال وسائل الإعلام ومناهج التعليم من ناحية، والتحويل التدريجي للصراع العربي الصهيوني من منظوره الصفري باتجاه اعتباره صراعاً غير صفري من ناحية ثانية، من خلال التغلغل في البنية العربية عبر مشاريع مشتركة في ميادين مختلفة، أي توظيف السياسات الرسمية العربية لتحويل الاتجاهات الشعبية نحو الاتساق مع السياسات الرسمية المتناغمة مع السياسات "الإسرائيلية".

وذكرت دراسات غربية في السياسة العربية، حول النظرة المستقبلية لمسار التطبيع؛ استمرار تشبث بعض الحكومات العربية بالتطبيع مع "إسرائيل"، خصوصاً في الموضوعات الاستراتيجية؛ مع الالتزام بالمعاهدات، واستمرار العلاقات التجارية، والحوار الدبلوماسي. واستدلت بتواصل التطبيع العربي مع "إسرائيل" بالنهج الذي تروج له السعودية، ولكنها تربطه بعدد من الشروط الثنائية مع الولايات المتحدة؛ مثل السماح لها ببرنامج نووي سلمي، وعقد اتفاقية دفاع مشترك، وتزويدها بالأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة، إلى جانب استئناف "إسرائيل" المفاوضات لتسوية الموضوع الفلسطيني.

هذا ما ذكرته وأكدته الدراسات العلمية في النظرة المستقبلية لمسار التطبيع بعد عملية "طوفان الأقصى" في البيئة العربية، أما البيئة الدولية فليس من المتوقع أن تُغيّر من نمط سلوكها العام الذي تمارسه بعد معركة "طوفان الأقصى"، تجاه مسار التطبيع، بالرغم مما تحقق من تعاطف عالمي، ومن مواقف محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، وبالرغم من تحوّل "إسرائيل" إلى "دولة منبوذة" إلا أن هذا كله لم يغيّر في نظرتها المستقبلية لمسار التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".

نتائج وخاتمة

نستنتج من كل ما سبق، أن عملية "طوفان الأقصى" قد تركت تأثيرات ملحوظة على مسار التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، سواء على المدى القصير أو الطويل:

التأثيرات على المدى القصير:

- زيادة التوترات: أدت العملية إلى تصاعد التوترات بين المسلمين العرب و"الإسرائيليين"، مما أثر على العلاقات بين الدول العربية والكيان.
- تأجيل التطبيع: قد تتراجع بعض الدول عن خطوات التطبيع أو تأجيلها، حيث تفضّل الحفاظ على موقف مؤيد للقضية الفلسطينية، ولو ظاهرياً.
- تأثير الرأي العام: هناك احتمال لزيادة السخط الشعبي في الدول العربية تجاه أي خطوات تطبيعية مع "إسرائيل"، مما يؤثر على الحكومات المتلهفة للتطبيع.

التأثيرات على المدى الطويل:

- إعادة تقييم السياسات: قد تدفع الأحداث الحالية الدول إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه التطبيع بناءً على ردود الفعل الشعبية.
- العلاقات الإقليمية: قد تؤثر الأحداث في تعزيز التحالفات الإقليمية بين الدول العربية التي تدعم القضية الفلسطينية وتلك التي تميل نحو التطبيع.
- استمرارية الصراع: إذا استمر الصراع بدون حل شامل، فإن فرص التطبيع ستظل محدودة، على الرغم من الضغوط الدولية.
- وبغض النظر عن مآلات هذه المعركة وكيف ومتى ستنتهي، إلا أنها قد حققت مكتسبات ذات طابع إستراتيجي على مسار التطبيع لن يكون من السهل تخطيها أو عكسها مهما كانت تفاصيل المستقبل القريب.
- فمستقبل تداعيات معركة "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع من الموضوعات التي جرى تناولها، وتعددت المستويات التي تناولت سيناريوهات تلك التداعيات وأبعادها، ومستقبل التطبيع في المنطقة بين المدى القريب والبعيد.

ولقد أثمر الطوفان دلالات وأبعاداً استراتيجية كثيرة منها:

- شكل "طوفان الأقصى" زلزالاً استراتيجياً عصفاً بالكيان الصهيوني، وبدد كل مساعي التطبيع معه وفتح الأفق على تحولات ومتغيرات بنيوية جذرية، على المستوى العربي والإقليمي، ودفع إلى إنتاج وإرساء وقائع ومعادلات ميدانية وسياسية جديدة؛ منها ما هو قيد التبلور، ومنها ما ينطوي على أبعاد ومفاعيل وآثار وفرص ذات طبيعة استراتيجية مستقبلية .
- تثبتت معادلة شرعية المقاومة، وهي المعادلة التي تمّ العمل من أجل تدميرها - ولسنواتٍ طويلة - عبر اتفاقات التسوية والتطبيع، واستهدافها بالشيطنة ومحاولات الولوج لصبغها بصبغة المنظمات الإرهابية، فلولا هذه الملحمة الإعجازية المذهلة لشهدنا الانهيار والسقوط الكبير ولبات التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية أمراً واقعاً.
- سقوط فرضية إمكانية إغلاق الملف الفلسطيني، بينما تتم عملية التطبيع مع البلدان العربية والإسلامية، بحيث يتم الاستفراء بالفلسطينيين وعزلهم عن بيئتهم العربية والإسلامية، وفرض الرؤية الصهيونية في تسوية الملف الفلسطيني.
- صناعة رأي عام في الشعوب العربية رافض لمسار التطبيع، وهذا الرأي لا يمكن تجاوزه أو تغييره تجاه التطبيع، حيث جرم التطبيع واعتبره خيانة كبرى تترتب عليها تداعيات كبيرة، والرأي العام هو معركة وعي تترتب عليها نتائج كبيرة، ربما تُنهي مسار التطبيع إلى الأبد.
- أنهت العملية كل الجهود الأمريكية السابقة الرامية للتطبيع ودمج "إسرائيل" في المنطقة، فبعد العملية ليس كما قبلها.
- أفرزت العملية تداعياتها الاستثنائية على مسار التطبيع وعلى كافة المستويات، فنتائجها تسير عكس التوقعات الأمريكية والإسرائيلية، لصالح القضية الفلسطينية.
- وسيكتب التاريخ هذه المعركة المباركة بأحرفٍ من العزِّ والافتخار، وستتجاوز في تداعياتها المستقبلية النتائج المادية الآنية من الإنجازات أو الانكسارات لمشاريع التخطيط والتدمير للأمة الإسلامية.

المصادر:

- السيد القائد عبد الملك بدرالدين الحوثي: التحالف مع العدو الإسرائيلي تحت عنوان التطبيع.. حالة ارتدادٍ عن الثوابت الواضحة الدين والحياة، الثورة نت 13 سبتمبر 2024
- كلمة السيد القائد عبد الملك بدرالدين الحوثي بمناسبة الذكرى السنوية للصرخة في وجه المستكبرين 1444هـ، 2023/05/23 موقع الإعلام الحربي اليمني.
- قضية فلسطين في فكر وواقع المسيرة القرآنية، المجلس الزيدي الإسلامي، (اليمن وفلسطين.. شراكة المعركة والنصر)
- قراءة إستراتيجية في معركة "طوفان الأقصى"، رامز مصطفى جبارين 2024/03/10، الميادين نت.
- كيف تنعكس مجريات "طوفان الأقصى" على مسار التطبيع؟، طه العاني، 18 أكتوبر 2023، نون بوست.
- نبيل الريحاني، بين "طوفان الأقصى" والإعلام العربي.. وقفة عند السطور.. وما بينها، الجزيرة نت، 17 أكتوبر 2023، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2023، م
- المسارات المستقبلية لمعركة "طوفان الأقصى" .. أ.د. محسن محمد صالح، 27 تشرين الثاني 2024، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- انكشاف المشهد في السياسة والميدان مابعد الطوفان، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2024.
- الإعلام العربي ومعركة "طوفان الأقصى" ... التحولات والاتجاهات، عبد الرحمن فهميم 30 أكتوبر، 2023، مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
- تحولات الرأي العام الدولي و"طوفان الأقصى"، 4/ديسمبر/2023 أ.د. وليد عبد الحي، المركز الفلسطيني للإعلام.
- الإعلام العربي وعام من طوفان غزة، 8 أكتوبر 2024، أ.د. حسني محمد ناصر، موقع عُمان.

- مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية بعد الحرب، د. ايمان زهران. 19-03-2024، مركز ساوث 24 للأخبار والدراسات.
- عام على "طوفان الأقصى".. المكاسب والخسائر، أكتوبر 2024م، أبعاد للدراسات الإستراتيجية.
- ""طوفان الأقصى"" : عودة التطبيع العربي/الإسرائيلي إلى المربع صفر، السيد شبل. 13 تشرين اول 2023 13:19، الميادين نت.
- معركة «"طوفان الأقصى"»: قراءة في الأبعاد والتداعيات الأربعاء 11 تشرين اول 2023، ثابت العمور.
- العدوان على غزة يغلق مسارات التطبيع بين مصر وإسرائيل... مشاكل للطاقة والسياحة والكويز، أكتوبر 2023، عادل صبري، العربي الجديد.
- "ضربة لم تكن تتوقعها إسرائيل".. ما تداعيات قرار أنقرة بتعليق التعاون مع تل أبيب في مشاريع الطاقة؟، 11/11/2023، ترك برس.
- "طوفان الأقصى".. هل من إمكانية لإعادة النظر في مسارات التطبيع في العالم العربي؟، أحمد إدريس، موقع صوت، 22 ديسمبر 2023-
- عام على حرب غزة...ماذا تبقى من مسلسل التطبيع بين إسرائيل والدول العربية؟، بوعلام غبشي 2024/10، الشرق الأوسط.
- "طوفان الأقصى": المواقف العربية الرسمية والشعبية، عبدالرحمن عادل 18 أكتوبر، 2023، مركز الحضارة للبحوث والدراسات.
- "طوفان الأقصى" والتداعيات الإقليمية والدولية، أسامة خليفة 8 آذار 2024م، موقع المعلومة.
- "طوفان الأقصى" و احتمالات التطبيع السعودي "الإسرائيلي، وحدة الأبحاث وتقدير الموقف، 20 تشرين الثاني 2024.
- التداعيات الجيوسياسية والجيواقتصادية لعملية «"طوفان الأقصى"»، زياد حافظ 2024 June 10، موقع كيهان الإيراني.

- "طوفان الأقصى" وتداعياتها على المشهد العربي، الكاتب: إعداد: عبادة كسر، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أثر التطبيع على الأمن القومي للدول العربية المطبوعة والمنطقة العربية ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤
- اعداد: إسماعيل أنور علي عباس , عبير حسن محمد عبد العزيز - المركز الديمقراطي العربي 1. سبتمبر 2024

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

